رماح للبحوث والدراسات
(مجلة دولية علمية محكمة)
العدد (114) كانون الثاني (يناير) 2025

رؤية استشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية

اعداد:

د. إيمان عبد الملك راوه

أستاذ مساعد بجامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، المملكة العربية السعودية

ISSN الورقي: 2392- 5418
ISSN الالكتروني:2520- 7423
DOI: 10.59799/SQZH5356

رؤية استشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية

د. إيمان عبد الملك راوه

أستاذ مساعد بجامعة الملك عبد العزيز، كلية التربية، المملكة العربية السعودية

erawah@kau.edu.sa

مستخلص الدراسة

عنوان الدراسة: رؤية استشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية

اسم الباحثة: د. إيمان بنت عبد الملك حسين راوه

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع الشراكة المجتمعية ومستوى التنافسية بجامعة الملك عبد العزيز والاستفادة من تجارب بعض الدولة الأجنبية في هذا المجال لتقديم رؤية استشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستشرافي.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز، والبالغ عددهم 466قياديا، وتم اختيار عينة عشوائية منهم بلغ عددهم 175 قياديا.

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات.

أهم نتائج الدراسة: توصلت النتائج إلى أن واقع الشراكة المجتمعية جاء بدرجة متوسطة في جميع الأبعاد، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.26) ومستوى التنافسية جاء بدرجة متوسطة في جميع الأبعاد، وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.19)، وقدمت الدراسة رؤية مستقبلية نحو تفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية.

أهم توصيات الدراسة: أن تتبنى جامعة الملك عبد العزيز الرؤية الاستشرافية نحو الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية في المستقبل بصورة أكثر فاعلية وان ترعى الابعاد المختلفة التي من شأنها الارتقاء بالشراكة المجتمعية والتنافسية والتي استلهمت من خلال تجارب وخبرات بعض الدول الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: رؤية استشرافية، الشراكة المجتمعية، التنافسية.

A Foresight Vision Towards Community Partnership at King Abdulaziz University to Enhance Competitiveness in Light of Experiences of Some Foreign Countries

Abstract

Study Title: A Foresight Vision Towards Community Partnership at King Abdulaziz University to Enhance Competitiveness in Light of Experiences of Some Foreign Countries.

Researcher: Dr. Eman Abdulmalik Hussein Rawah

Objective: The study aimed to examine the current status of community partnership and the level of competitiveness at King Abdulaziz University in Light of the experiences of certain foreign countries in this field to present a foresight vision towards enhancing community partnership at King Abdulaziz University for amplified competitiveness.

Methodology: The study employed the descriptive, inductive, and foresight approaches.

Population: The study population consisted of 466 academic leaders at King Abdulaziz University, from which a random sample of 175 leaders was selected.

Study Tool: A survey was used as the tool for data collection.

Findings: The results indicated that the current state of community partnership was at a moderate level across all dimensions, with a general mean of (2.26). Similarly, the level of competitiveness was also at a moderate level across all dimensions, with a general mean of (2.19). The study proposed a future vision for activating community partnership at King Abdulaziz University to enhance competitiveness, inspired by the experiences of some foreign countries.

Recommendations: The study recommended that King Abdulaziz University adopt the foresight vision towards community partnership to enhance competitiveness more effectively in the future and to support various dimensions that would elevate both community partnership and competitiveness on the experiences and expertise of some foreign countries.

Keywords: Foresight vision, community partnership, competitiveness.

مقدمة

عبرت السنوات الأخيرة عن اطراد اهتمام صناع السياسات التعليمية، وقادة التعليم العالي بالأدوار التي يمكن أن تمارسها الجامعات بجانب الوظائف التقليدية لها في التعليم والتعلم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، مما دعاها الى حشد كافة الإمكانيات، واستحداث الأطر والتشريعات الكفيلة بإدارة وتشغيل مشروعات تخدم مختلف أدوارها، فباشرت توسيع افاقها نحو خدمة المجتمع سعيا نحو تطوير هذا الجانب وتنميته بصورة تضمن الاستمرارية وتحقق الاستدامة.

واستند هذا الاهتمام الى كم الفوائد المترتبة على مشاركة الجامعات في المجتمع من قبيل تنمية الوعي والإحساس بالمسئولية المجتمعية والمدنية، وتحسين جودة العملية التعليمية، وتوجيه البحث العلمي بما يفيد المجتمع، علاوة على امتداد الفائدة لتشمل المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية وأسواق العمل (Perez-Gonzalez, 2011)

لتجد الجامعات في القرن الحادي والعشرين أنفسها وعلى نحو متزايد بحاجة أكبر الى الشراكة المجتمعية، حيث تهدف مبادرات المشاركة المجتمعية إلى المزاوجة المنتجة ما بين الموارد الفكرية الأكاديمية وتوليد حلول لتحديات واقع الحياة التي يواجها المجتمع (Cherwitz, & Hikins,2010)

فالمشاركة المجتمعية للجامعات تعمل على استهداف تحسين كفاءة رأس المال البشري والاجتماعي، والمساهمة في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين جودة البنية التحتية المهنية والفكرية للمجتمعات، لبلوغ النواتج البحثية التي يمكن أن تصب

في تحسين عدد من مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والثقافية للمجتمع (Bender,2008)

وتتنوع اشكال الشراكة المجتمعية تبعا لمجالاتها المعتمدة من قبل كل جامعة لتكون ضمن حيز التطوير وانطلاقا نحو الاستدامة والتنافسية، حيث علاقتها المرهونة بتحقيق أهداف الجامعات وتخصصاتها، فتسعى بدورها نحو تعزيزها من خلال الأنشطة والمبادرات والبرامج المستمرة التي تقدمها.

وبذلك فقد ارتبطت التنافسية بالمؤشرات التنموية في مؤسسات التعليم العالي، مما اضفى على الجامعات سمة الدأب نحو بلوغ حد التنافسية عبر تحسين مدخلاتها ومخرجاتها التي من شأنها أن تحقق لها اهدافها التي تصبو اليها لتتكامل أدوار الجامعة وتحقق مكانتها العلمية الممزوجة بهوية مجتمعاتها المحلية في سبيل مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية وتعزيز مهارات وكفاءات افراد مجتمعاتها، وتيسير الفرص المتاحة لتغطية كافة مسارات الطلب والاحتياج بكل قوة واقتدار.

كما أن تميز الخدمات المجتمعية في التعليم العالي يعد من أساسيات تحقيق الميزة التنافسية لها، فالجامعات تعمل على خدمة المجتمع والتعليم المستمر بصورة فريدة وخاصة (راشد الشريف،2015)، حيث قدرتها على صقل الكوادر الوطنية باعتبارها محور البناء والتنمية، مما يفرض عليها ضرورة وضع تصورات مستقبلية لتطوير وخدمة المجتمع بكافة اجهزته وقطاعاته، على أساس التميز والإبداع والتفاعل الإيجابي بينها في ظل التحولات الديناميكية.

مشكلة الدراسة

تعتبر الجامعات منارة الحضارات الرائدة، حيث انها بوابة المعرفة البشرية والتغذية الفكرية للمجتمعات المتقدمة، وهو ما يعظم قدراتها في قيادة المجتمع نحو التطور المعرفي والثقافي والاقتصادي، مما اضفى عليها سمات الزامية نحو تجسيد أدوارها المتكاملة لخدمة تلك المجتمعات باحترافية تؤهلها لصفوف التنافسية ملبية حاجات المجتمع المتباينة.

ولذلك فرضت الموائمة ذاتها بين الجامعة والمجتمع لتصبح ضرورة ملحة تتطلب استشراف المستقبل الذي من شأنه ان يساير التطورات المتعاقبة. وعلى ضوء ذلك فإن مدخل الشراكة المجتمعية يعد من أهم مداخل تحسين نظم التعليم العالي، وهذا المدخل ينطلق من أن الجامعة لا يمكن أن تتكبد المسؤولية وحدها؛ وإنما يتحتم وجود شراكة فاعلة بينها وبين كافة مؤسسات المجتمع لتحقيق اهداف كافة الأطراف بصورة تضمن الثقة والتواصل والمشاركة والتطور المستمر (نصر، 2018)

وقد اكدت نتائج العديد من الدراسات العربية والأجنبية على مدى مساهمة الشراكة المجتمعية في تطوير التعليم الجامعي، كدراسة الرحيلي (2019) ودراسة مورتون وآخرون (Morton, 2019) التي عبرت عن تحسين أدوار الجامعة في البحث العلمي ومعالجة القضايا الاجتماعية لكافة فئات وقطاعات المجتمع.

وأشارت أيضا دراسة بارتون (Barton-Arwood, et al., 2016) إلى دور الشراكة المجتمعية في معالجة قضايا مختلف الشرائح الإنسانية في المجتمع. اما دراسة تارانتينو (Tarantino, 2017) فقد وظفت مساهمات الشراكة المجتمعية في تحسين مخرجات

التعليم الجامعي، ودراسة بكيت (Beckett, 2015) التي أشارت إلى ان الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي تعد من اهم الأساليب الناجحة في حل المشكلات الحديثة المرتبطة بقضاياه.

وعلى الرغم من أهمية الشراكة المجتمعية في الجامعات إلا أن العديد من الدراسات ايضا عبرت عن ضعف المشاركة المجتمعية، كدراسة أوساو وياوسون (Osafo; Yawson, 2019) نظير قصور الكوادر الجامعية في تفعيل المشاركة بين الجامعة والمجتمع المحلي. حيث لازالت تواجه الشراكة المجتمعية بعض التحديات فهي تجد صعوبة في توحيد الأهداف بين الجامعات والمجتمعات المحلية، مما يؤدي أحيانًا إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة. كما أن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم المالي والموارد لتعزيز هذه الشراكات بشكل فاعل (Kitamura, et al., 2020)

وقد انطلقت دراسة الخنيزان (2019) نحو ضرورة تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لدعم تطوير المشاريع الريادية، حيث أن تحقيق الميزة التنافسية للجامعات يتطلب دعم المؤسسات الاجتماعية. كما اوصت دراسة الحنتوشي (2018) بتطوير الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية في ضوء مدخل هندرة العمليات الإدارية الأكاديمية، وتوصلت دراسة نصر (2011) إلى أن الشراكة الناجحة بين مؤسسات التعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني لا تقوم الا على أساس الثقة المتبادلة بين الشركاء واحترام استقلال كل طرف وتوفير آليات للتعاون حتى تسهم في تحسين مخرجات التعليم العالي. كما أشارت دراسة (الخريشا، 2019) إلى أن ممارسة القيادات الجامعية لدورهم في تفعيل الشراكة المجتمعية يتطلب جهودا حثيثة، حيث انها لازالت دون المستوى المطلوب.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن القول بأن دعم تنافسية الجامعات السعودية، وفي مقدمتها جامعة المؤسس الملك عبد العزيز، يتطلب بناء رؤية استشرافية ذات منطلقات فكرية رائدة تسهم بدورها في تسخير الجهود نحو عدد من مجالات الشراكة المجتمعية الهامة في عصرنا الحالي، مع التركيز على صهر التحديات الكامنة لمنافسة الجامعات من خلال العناصر التنافسية المرتبطة بأهداف الجامعة عبر التعاون الفاعل مع نظرائها من مؤسسات المجتمع المحلي من خلال شراكة مجتمعية فاعلة تحقق لها المكانة العلمية المحلية والعالمية.

واسنادا لما تم ذكره، فقد تبلورت مشكلة الدراسة والتي تسعى بدورها الى الاستباقية في بناء رؤية استشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما واقع الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز بمجالاتها (الاستشارات، الخدمات الارشادية، برامج التعليم المستمر، الموارد) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

2. ما مستوى التنافسية بجامعة الملك عبد العزيز بعناصرها (الإدارة الاستراتيجية، التكنولوجيا، الموارد، جودة الخدمات، الابداع) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

3. ما خبرات بعض الدول في تفعيل الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية؟

4. ما الرؤية المستقبلية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الملك عبد العزيز في مجالاتها (الاستشارات، الخدمات الارشادية، برامج التعليم المستمر، الموارد) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.

2. الكشف عن مستوى التنافسية في جامعة الملك عبد العزيز بناءً على عناصرها (الإدارة الاستراتيجية، التكنولوجيا، الموارد، جودة الخدمات، الابداع) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية.

3. الكشف عن خبرات بعض الدول في تفعيل الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية في مؤسسات التعليم العالي.

4. بناء رؤية مستقبلية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية، في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب تنسجم مع أهدافها وتوجهاتها:

أ- **الأهمية النظرية:**

- تأتي الدراسة في إطار التوجهات المعاصرة التي تنادي بتفعيل الشراكات المجتمعية محلياً ودولياً، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تطوير التعليم العالي من خلال تعزيز الشراكة المجتمعية. حيث تُعد الشراكة

المجتمعية إحدى الركائز المهمة التي تساهم في تطوير التعليم وتحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

- تعزز الدراسة أهمية الشراكة المجتمعية كأحد مؤشرات كفاءة الجامعات، مما يساهم في تعزيز تنافسيتها، وهو ما يستدعي مزيداً من البحث لتطوير مجالاتها ودعم القرارات التي يتخذها القيادات الجامعية في هذا الإطار.

أ- **الأهمية التطبيقية:**

- تقدم الدراسة رؤى عملية لأصحاب القرار وصناع السياسات التعليمية في التعليم العالي من خلال الرؤية المستقبلية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز، مما يساهم في تعزيز التنافسية في الجامعة على المستوى المحلي والدولي.
- تركز الدراسة على دور الشراكة المجتمعية في المشروعات البحثية، مما يعزز التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بشقيه الحكومي والخاص. هذا التعاون يمكن أن يخلق شراكات مثمرة تحقق أهداف الجامعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- تمثل الدراسة استجابةً لأهمية تصنيف الجامعات محلياً ودولياً، حيث إن تفعيل الشراكة المجتمعية يعد عنصراً مهماً في تحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية، وهو تحدٍّ يواجه قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة

مصطلح الشراكة المجتمعية في التعليم العالي

هي "عملية تتضافر فيها جهود القطاعات الثلاثة (الحكومي – الخاص – المدني) وتتكامل الأدوار بينها في تنمية المجتمع وتحديث الخبرات وتطويرها وفي مواجهة أي مشكلة وذلك من خلال تبادل الآراء والخبرات والأفكار وتكاملها في الموارد بالإمكانات المتاحة لذوي الشركاء وتعويض لجوانب القصور بين هؤلاء الشركاء" (عبد الحسيب،2017)

التعريف الاجرائي للشراكة المجتمعية في التعليم العالي

هي برامج وتعاقدات تنموية ترتبط بمجالات مستهدفة تقرها الجامعة ضمن اتفاقيات تحقق منافع محددة، وتضمن مشاركة كافة المنسوبين من خلالها بما يتناسب مع مستجدات العصر تحقيقا للتنمية المستدامة.

مصطلح التنافسية في التعليم العالي

هي "مجموعة السمات او الخصائص التي تمتلكها المنظمة بناء على خبرتها الواسعة، والتي تبحث في تفوقها عن غيرها من المنافسين في الموارد والأسعار والخدمات وكذلك امتلك المورد البشري ذو الكفاءات او المهارات والمعارف التي تساعدها على تحقيق التميز والتفرد عن غيرها من المنافسين" (سيد،2016)

التعريف الاجرائي للتنافسية في التعليم العالي

يعبر عنها بأنها قيمة تميز اضافية تعكس قدرة الجامعة على تقديم خدمات تعليمية أو بحثية تنموية تنعكس إيجابا على ادائها وتؤثر في مجتمعها المحلي للارتقاء في تصنيفها العالمي.

الإطار النظري

يتحتم بناء معظم الأنشطة التطويرية المعاصرة في مجال التعليم بالتكامل مع المجتمع المحلي، حيث تتطلب الشراكة المجتمعية تعزيز الثقة، وتوطيد التواصل، وقيادة المسؤوليات المشتركة، وتقديم الدعم المستدام بين قطاع التعليم والمجتمع (Kamplinksy, 2014).

ولذلك فان مدخل الشراكة المجتمعية وتطبيقه بطريقة فريدة ومنافسة يعد من اهم مداخل تطوير التعليم العالي في كثير من انظمة التعليم المتجددة في عصرنا الحالي والذي من شانه ان يعزز مشاركة المجتمع المحلي بكفاءة وفاعلية تصبو الى تحقيق المنفعة المتبادلة بين كافة الأطراف المستفيدة في سبيل تحسين برامج ومخرجات الجامعة الأكاديمية والمهنية. وتعد المشاركة المجتمعية في التعليم العالي بتلك الصورة بوابة الاتصال بالمجتمع المحلي بكافة قطاعاته حيث المشاركة والمسؤولية في صنع القرارات وتخريج الكفاءات المناسبة لسوق العمل.

وقد حرصت المملكة العربية السعودية متمثلة في وزارة التعليم على تبني مدخل الشراكة المجتمعية للعمل على تطوير الجامعات وتحقيق المشاركة الفاعلة لتشمل طموحات المجتمع النامي بكافة افراده بحيث ترقى للمنافسة المحلية والعالمية. وفي ظل

ذلك اكدت خطط التنمية الخمسية التي تبنتها المملكة على اهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم وقطاعات المجتمع عبر الاهداف التي ضمنتها تلك الخطط (وثيقة الرؤية2030 ,2016)

كما اكدت الرؤية المستقبلية 2030 للملكة العربية السعودية على أهمية الشروع في بناء شراكة مجتمعية بين التعليم ومؤسسات المجتمع بقطاعاته المختلفة سواء الحكومية او الخاصة الربحية او غير الربحية سعيا منها الى تطوير التعليم وتجويده.

واشارت نتائج الدراسات كدراسة الاحمد (2015) اعتماد العديد من الدول على الشراكة كعامل يحقق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تساهم الشراكة المجتمعية في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يؤول الى تعظيم الفائدة للمؤسسات ولكافة أطراف الشراكة، واكدت نتائج دراسة العريفي (2012) على ان المشاركة المجتمعية تهدف الى اصلاح التعليم في مجالات التمويل والادارة وتنمية الموارد البشرية والمناهج واهداف التعليم وسياسته.

وانطلقت الرؤية مؤكدة تلك التوجهات عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص والغير ربحي للتعليم والتي اشارت الى انه " سنسعى على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وسنحقق ذلك من خلال اعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الاساسية، وسنعزز دور المعلم، وسنعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليا ودوليا" (وثيقة الرؤية2030، 2016)

حقيقة ان المتتبع لخطط التنمية يستطيع ملاحظة التطور الكمي والنوعي في نظام التعليم في المملكة، الا ان عددا من المؤشرات كشفت عنها دراسة الحماد (2017)

مشيرة الى وجود قصور في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام في بعض المجالات ومنها (اعداد المعلم، التنمية المهنية، تنمية مهارات الطلاب، الاستشارات)، كما اوصت دراسة الحقباني (2017) على ضرورة تكامل ادوار الجامعة لتنمية وتحديث الخبرات وتطويرها في سبيل مواجهة كافة التحديات ونادت بضرورة تلافي جوانب القصور بين كافة الشركاء.

وبالنظر الى أهمية دور الاطراف المشاركة بالتعليم يرى وهبة (2016) ان الشراكة المجتمعية في التعليم تعبر عناصره عن جملة ما يؤديه اعضاء المجتمع بأفراد مؤسساته الحكومية وغير الحكومية من اسهامات تطوعية سواء اكانت مادية ام غير مادية لدعم التعليم وتطويره ومواجهة قضاياه ومشكلاته ومن بينها قضية تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المحلي وفق اشتراطات تحقق شعور افراد المجتمع والقائمين على مؤسساته بالمسؤولية المجتمعية تجاه الوطن ومؤسساته التعليمية.

وقد أكد كلا من (Ice& Thapa& Cohen ,2015) و (Eubanks,2017) على ان الشراكات المجتمعية بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي لديها عدد متفاوت من المجالات كالشراكات التجارية – والشراكات الجامعية – وشراكات الخدمة–وشراكات المنظمات غير الربحية، وتتنوع أهدافها تبعا لذلك، بحيث تتخذ صورا متعددة تظهر عبر الانشطة التعليمية والموارد وخبرات التعلم الاضافية ودعم الشبكات الاجتماعية وتوفر المعلومات والبرامج المتنوعة.

كما اشار (الدليل التنظيمي للشراكة، 1438هـ) الى ان الشراكة المجتمعية تعمل على زيادة الموارد البديلة لتمويل التعليم وتدعم حل المشكلات المرتبطة بنقص الموارد،

وهي ايضا تعبر عن مستوى الثقة في المجتمع وسيادة مشاعر الانتماء والولاء والترابط الاجتماعي، كما انها تعبر عن مدى تعاون القيادة بدءا من صنع واتخاذ القرار وصولا الى المحاسبة والمساءلة وتعديل المسار. وعلاوة على ذلك فإن المشاركة المجتمعية تساعد في اعادة النظر في طبيعة العلاقات بين المؤسسات التعليمية وبين أطراف المجتمع ومؤسساته وفي اعادة صياغة العلاقة بين المعنيين بأمور التعليم والمشتركين في مواجهة قضايا التعليم. بالإضافة الى ان الشراكة المجتمعية تعمل على تحويل التعليم الى مشروع مجتمعي قائم على المبدأ الديمقراطية يتطلب تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية في حل مشكلات التعليم والتغلب عليها.

ويكمن دور الشراكة المجتمعية بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة ومؤسسات المجتمع وتحديدا المؤسسات غير الحكومية في تشكيل هوية المجتمع وصقل رغبات افراده في شتى الاتجاهات، فالتفاعل المستمر يحدث طاقة بين افراد المجتمع تحفز الحاجة والطلب مما يهيأ ظروف ومتطلبات المشاركة والتعاون بين كافة القطاعات المحلية لمواجهة ذلك الواقع. وبذلك فان الشراكة المجتمعية تسعى بدورها الى تنمية القدرات الذاتية والمؤسسية واثارة النمط التنافسي على المستوى المحلي والعالمي.

وبناء على ما سبق فان هدف التعليم في الحقبة الحالية يتعاظم في تفعيل الشراكة المجتمعية حيث الارتقاء بالجامعات للمنافسة المحلية والعالمية وضمن هذه الأطر فان الشراكة المجتمعية تستدعي ان تتحول الى ضرورة ملحة يفرضها واقع التعليم السعودي لتحقيق رؤية 2030 التي شملتها مبادرة ارتقاء، احدى مبادرات التحول الوطني لتطوير التعليم والمبنية على محاور الرؤية الثلاثة من بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح يعمل على تحقيق اهداف وطموح وتطلعات ابناء الوطن عبر التأهيل والتدريب

على ارض الواقع في كافة الفرص الممنوحة في مختلف القطاعات بتكافؤ وانسجام ، ويسعى الى تنويع مصادر الدخل ، وتنويع مصادر التمويل ، وفتح مجالات الاستثمار باستغلال الموارد المتاحة وتجويد المخرجات التعليمية لسد كافة احتياجات سوق العمل.

ومن خلال استقراء الأدب النظري والابحاث والدراسات التي تناولت المجالات التي تساهم فيها الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية فقد تباينت وتعددت تلك المجالات نتيجة اختلاف حاجات وخصائص المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية من مجتمع لأخر وبالتالي فان الاهداف المأمول تحقيقها من خلال الشراكات مع الجامعة ستختلف ايضا على التوالي كلا وفق امكاناته وموارده ومجالاته. وفيما يخص شراكات القطاعات الاخرى فإن هناك مستهدفات لاحت في انظمة التعليم العالي الا انها تباينت من جامعة لأخرى حسب الموارد والإمكانات المتاحة كما الاتي:

- التخطيط وصنع القرار: من خلال مشاركة المجتمع كونهم اصحاب المصلحة المتلقيين للخدمات.
- الشراكات التمويلية: من خلال تمويل البرامج او الانشطة اللا صفية وله نوعان:
  1. التمويل المباشر: الضرائب على الاجهزة والوسائل التعليمية وصيانة المباني الجامعية.
  2. التبرعات: الأراضي او الاثاث او المستلزمات التعليمية او المشاركة في العمل الانشائي او الاعمال التطوعية
- الشراكة الإدارية (مجالس الامناء – اولياء الامور – اصحاب المصلحة – الاتحادات الطلابية)

ويرى (حكيم ،2017) ان اهم مجالات الشراكة المجتمعية تتلخص في التالي: تقديم الدعم المالي والتمويل، الدعم العيني، والدعم التقني والدعم البشري، تبادل الخبرات، التنمية المهنية (طلاب – معلمين – اداريين)، الاستشارات التربوية، العلاقات العامة، التطوع، تقديم الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء، النقل والمواصلات، الصحة، البنية المعلوماتية.

لذلك فإن الشراكة المجتمعية يتوجب ان تكون ذات طابع وسمة فريدة بحيث تطفي على الجامعات سمة التنافسية فيما تقدمه من خدمات كونها تخلق قيمة مضافة وتلبي الاحتياج بتميز وتفرد وجودة عالية لتضمن استدامة برامجها، ومنسوبيها وروادها وتحقق اهدافها على جميع الاصعدة لتضمن ولاء المستفيدين، والجدير بالذكر هنا انه تتعدد اوجه او مداخل التنافسية عبر أبرز عناصرها بالشكل التالي:

الادارة الاستراتيجية

حيث تطبيق استراتيجيات التنافس واساليب تحليل البدائل لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اعمال مفاهيم الإدارة الاستراتيجية كالتحليل البيئي الداخلي والتحليل البيئي الخارجي واعلاء القيمة المضافة في تعزيز علاقة الجامعة بالمجتمع ومتابعة وتقويم أدائها باستخدام تحليل البدائل الاستراتيجية مثل : تحليل SOWT لتحديد البرامج والشراكات ذات القيمة المضافة للمجتمع ، و تحليل Pestel لتحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية التي تؤثر على قرارات الجامعات لإدارة شراكاتها المجتمعية(scholes,2020)، ومن ابرز النماذج المنافسة عالميا و التي عززت مجال الإدارة الاستراتيجية في الشراكة المجتمعية، الجامعات التالية:

1- جامعة ستانفورد (Stanford University)

عمدت الجامعة الى تطوير برامج تعاون مع شركات التقنية الكبرى مثل (جوجل وفيسبوك) لدعم الأبحاث وتطوير ابتكارات تساهم في خلق المجتمع التنموي المنافس عالميا.

2- جامعة كامبريدج (University of Cambridge)

اعتمدت الجامعة على تطبيق نموذج Triple Helix ، الذي يعمل بالتعاون بين الجامعة والحكومة والشركات الخاصة لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وهو بدوره يقدم حلول عملية لمواجهة التحديات المحلية والعالمية.

3- جامعة تورنتو (Toronto University)

دمجت التعليم بالشراكة المجتمعية من خلال الارتباط الوثيق بين مراكز البحوث مؤسسات المجتمع المحلي التي تعمل على حل مشكلات الصحة والمناخ.

4- جامعة ملبورن (Melbourne University)

طورت برامج دراسية تطبيقية ووسعت نطاق البحث العلمي ليشمل قضايا مجتمعية متنوعة لتعزيز استراتيجيات تحقيق الشراكة المجتمعية بالتفاعل بين الجامعة والمجتمع.

التكنولوجيا المتطورة

لإحداث تغيير في نوعية خدمات المشاركة المجتمعية المطروحة من قبل العرض او الطلب واضفاء سمة التنافسية عليها، حيث تحسين الاتصال واتساع نطاق المعرفة المعلوماتية وزيادة كفاءة البرامج والخدمات عبر دمجها في الميدان التعليمي من خلال:

1- تطوير المنصات الالكترونية لتسهيل التواصل مع المجتمع المحلي والعمل على نشر الإعلانات، وتنظيم الفعاليات وجمع المقترحات (Dawson et al.,2019)

2- التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني للوصول لأكبر شرائح المجتمع وتحقيق المجتمع التنموي (Allen,Seaman,2017)

3- استخدام البيانات الضخمة لتحديد الاحتياج المجتمعي وهو مفيد في توجيه المشاريع البحثية بفعالية.

4- تطبيقات خدمة المجتمع كالإرشاد ال صحي والتطوع (Smith et al.,2020)

5- تقنيات الواقع الافتراضي VR والواقع المعزز AR لتقديم جولات تاريخية او محاكاة تعليمية تخلق التفاعل بين الجامعة والمجتمع.

ومن أبرز الجامعات التي سخرت جهودها في ذلك: جامعة مانشستر (University of Manchester

وجامعة كالفورنيا UCLA، وجامعة أكسفورد Oxford University

موارد الجامعات

وتتضمن الموارد المادية والموارد البشرية والفنية والتقنية لدعم الأنشطة والمبادرات التي تخدم المجتمع وتنميه بصورة تفاعلية أكبر عبر عدد من الاتجاهات:

1- التمويل : تخصيص ميزانية لدعم برامج التعليم في التنمية المستدامة وتتعلق بالطاقة والبيئة والمناخ.
2- استثمار الموارد البشرية : رفع نسبة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة المجتمعية والاستشارات والخدمات التطوعية عبر برامج التدريب الميداني.
3- تعزيز البنية التحتية والموارد التقنية : تقديم خدمات استشارية قانونية مجانية او توفير خدمات طبية للطلبة والمجتمع.
4- الشراكة التقنية: تمويل المبادرات ذات التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات التقنية بين القطاع العام والخاص مثل جامعة بكين Peking University التي عملت على تحسين جودة الحياة في المناطق الصينية بالتعاون مع الشركات التكنولوجية المحلية

ومن أبرز الجامعات في هذا الجانب، الجامعات الاسيوية مثل جامعة طوكيو وجامعة سنغافورة الوطنية وجامعة سول الوطنية وجامعة هونج كونج حيث ساهمت جميعها في تعزيز شراكتها المجتمعية من خلال البحوث التطبيقية والتدريب وحل مشكلات البيئة والصحة المحلية (Barnett,2011)، فتقوم الجامعة على تخصص ميزانية لدعم المشروعات وتمويل الأبحاث التي تتناول قضايا المجتمع على وجه الخصوص.

جودة الخدمات

تقديم خدمات مجتمعية منافسة محليا وعلى مستوى عال بمعايير قياسية في الجودة وفي مراقبة الأداء المستمر، وفي التكيف مع احتياجات المجتمع ومن امثلة ذلك:

1- وضع معايير جودة محددة: مثل معايير الأداء للبرامج المجتمعية، ومعايير جودة الأبحاث التطبيقية ومعايير تقديم الخدمات الصحية والقانونية.

2- التقييم : عبر استخدام استبيانات و ورش العمل واللقاءات المستمرة مع الشركاء المجتمعيين وهو أسلوب متبع في جامعة كامبريدج لتطوير الخدمات المجتمعية في برامجها.

3- مراقبة الأداء: لتحقيق اهداف الشراكة المجتمعية وتحليل البيانات المتعلقة بتأثير البرامج على المجتمع.

4- تكنولوجيا الخدمات: تقديم برامج تدريبية مبتكرة باستخدام منصات تعليمية الكترونية تفاعلية لتعزيز التعلم مدى الحياة.

5- تدريب مقدمي الخدمات: عبر تأهيل الفئات المشاركة على أفضل الممارسات لضمان أفضل خدمة (Smith, 2020) ، والتركيز على وجه الخصوص الخدمات المقدمة لتشكيل قيمة مضافة للمستفيدين (قشقش، 2014)

الابداع

ويتمثل في احداث شراكات مجتمعية يغلب عليها طابع الحداثة والامتياز وتضمن دعم التميز الابداع والابتكار من خلال العمل على:

1- تطوير حلول مبتكرة : حيث استخدام الأساليب الجديدة في التفكير تلبية لكافة قطاعات المجتمع وهي استراتيجيات تعمدت بعض الجامعات إدخالها كجامعة كاليفورنيا بيركلي (Berkeley University) ، والتي تدعم عمل الطلاب مع الشركاء المحليين في مشاريع منافسة لتطوير حلول مبتكرة تخدم المجتمع.

2- الاستفادة من الأبحاث البينية: حيث تقديم حلول أكثر شمولا في معالجة القضايا المجتمعية المتعددة الأوجه او ذات العلاقة الارتباطية بالمجتمعات الإقليمية او العالمية.

3- استخدام التقنية الرقمية: لنقل كافة التجارب التعليمية للمجتمع بصورة أكثر حيوية.

4- حاضنات الاعمال: حيث تعمل على رعاية المبتكرين والموهوبين وتحويل أفكارهم الى مشاريع مجتمعية مستدامة تنهض بالمجتمع وتجعله منافس عالميا لاقتناء محصلات متعددة من براءات الاختراع والابتكار

5- استدامة المشاريع المجتمعية التنموية: حيث تقليص الدعم المالي الخارجي والاعتماد المحلي بصفة مستمرة (Tidd,2018)

وعلى ضوء ما ذكر فان المحصلة النهائية لهذا المزيج المتكامل ، لا يتطلب سوى ارتقاء قدرات الجامعة في المجالات الحيوية كالموارد البشرية والمادية والبرامج الاكاديمية، وفي التعلم وفي خصائص اعضاء هيئة التدريس وفي انظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي. بالإضافة الى قدرة الجامعة على الجذب والاستقطاب للطلاب من مجتمعات أخرى ودعم التمويل محليا او خارجيا (الصالح، 2012)

الدراسات السابقة

أولاً: دراسات تتعلق بالشراكة المجتمعية

هدفت دراسة البربري (2022) إلى التعرف على كيفية تطوير إدارة مجالات الشراكة بجامعة الزقازيق في ضوء خبرة بعض الجامعات الأسترالية والأمريكية، واستخدمت المنهج المقارن فضلا عن أداة المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال للوقوف على الواقع الميداني لإدارة مجالات الشراكة بجامعة الزقازيق، وفي ضوء المقارنة التفسيرية توصلت إلى العديد من أوجه الإفادة من الخبرات الأسترالية والأمريكية لتطوير إدارة الشراكة الجامعية بأن يتم ذلك من خلال نظم إدارية مؤدية إلى بناء قدرات تنافسية مميزة تساعد الجامعة على تلبية حاجات عملائها، مع وضع خطط استراتيجية تنص بشكل معلن وصريح على كيفية إدارة مجالات الشراكة الجامعية لتقوم بدورها في خدمة مؤسسات الجامعة والانطلاق بها إلى التنافسية، وتعيين قيادات جامعية واعية تؤمن بأهمية الشراكة الجامعية ودورها في تنمية وتلبية متطلبات الجامعة ومؤسساتها، واستحداث بيئات تنظيمية تسعى لتحسين جودة العمليات الأدائية والتقويم المستمر للأداء الإداري.

وفيما يتعلق بالشراكة الجامعية وإدارة مجالاتها هدفت دراسة الشهراني (2022) إلى تقييم واقع إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية، وتقديم استراتيجية مقترحة لتطويرها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي واعتمدت على استبانة مكونة من ستة أبعاد، شملت عينة من 102 أكاديمي وإداري في عشر جامعات سعودية حكومية. أظهرت النتائج تحقق بعض أبعاد الاستراتيجية بدرجة قوية مثل إدارة العمليات، بينما كانت الحوكمة والتقييم بدرجة متوسطة، وأوصت الدراسة بتطوير كفاءة إدارة برامج الشراكة المجتمعية.

وحاولت دراسة بحراوي (2020) الكشف عن الصعوبات والمعوقات التي تؤثر على تحقيق الشراكة المجتمعية للبحث العلمي بالجامعات السعودية (جامعة أم القرى أنموذجا)، وتحديد متطلبات تفعيل هذه الشراكة المجتمعية في ضوء رؤية 2030، من خلال تحقيق شراكة مجتمعية فعالة. هدفت إلى تحديد درجة أهمية الشراكة المجتمعية للبحث العلمي في الجامعات السعودية والقطاع الخاص، والكشف عن معوقات تحقيق هذه الشراكة في البحث العلمي بالجامعات السعودية وتحديد إسهامات الجامعات السعودية ودعم الشراكة المجتمعية للبحث العلمي وفق رؤية 2030، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي وشملت عينة الدراسة: أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى من عمادة البحث العلمي وتوصلت نتائجها الى: التأكيد على أهمية الشراكة المجتمعية للبحث العلمي كإحدى وظائف الجامعات السعودية (البحث العلمي، خدمة المجتمع). وضعف الموارد المالية المخصصة لتمويل البحث العلمي من جانب المؤسسات المجتمعية. وضعف استقطاب مؤسسات الإنتاج والأعمال في المجتمع لدعم البحث

العلمي. وأكد البحث على أهمية وضع سياسات وإجراءات تنفيذية لتفعيل الشراكة المجتمعية للبحث العلمي بالجامعات السعودية.

هدفت دراسة سلاطنية وبن تركي (2014) إلى استكشاف العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع، وكيفية بنائها لتحقيق التنمية المجتمعية، مع التأكيد على أهمية إقامة الجامعة للشراكات مع الحكومة والنظام الاجتماعي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على تحليل الأدبيات ومراجعة الدراسات السابقة دون الاعتماد على عينة ميدانية. أوصت الدراسة بضرورة صياغة خطة استراتيجية للجامعة ترتكز على تصورات واقعية ومرنة تتكيف مع احتياجات المجتمع، وتربط التعليم الجامعي بسوق العمل.

وهدفت دراسة الصائغ (2014) إلى توضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات وتقييم أدائها في هذا المجال بناءً على تجارب جامعات سعودية ودولية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ولم تحدد عينة ميدانية، حيث ركزت على تحليل الأدبيات واستعراض تجارب سابقة. قدّمت الدراسة استراتيجية مقترحة لتنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب وأوصت بدمجها في الخطة الاستراتيجية للجامعة وتقييمها بصورة منتظمة.

وهدفت دراسة الخليفة (2014) إلى بناء صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كنموذج للجامعات السعودية، استناداً إلى فلسفة الجامعة المنتجة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على استبانة لجمع البيانات من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. كما استعانت بتجارب

عالمية لتطوير صيغة الشراكة، وركزت على تحديد متطلبات وآليات تفعيل الشراكة المجتمعية.

وهدفت دراسة الشمري (2014) إلى تقييم دور الجامعات الحكومية في مدينة الرياض في تحقيق المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر القيادات الجامعية، مع تقديم مقترحات لتحسين الأداء. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وجمعت البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة طبقية عشوائية مكونة من 107 فرداً من القيادات الجامعية. كشفت النتائج عن دور "جيد" للجامعات في المسؤولية المجتمعية، لكنها بحاجة لتطوير واضح وتحديد منهجية أفضل.

وهدفت دراسة أبو الحديد (2014) إلى تحليل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية في تأهيل الخريجين وخدمة المجتمع، مع التركيز على جامعات القاهرة، طنطا، وأسيوط. اعتمدت الدراسة على المنهج الاجتماعي الميداني، وجمعت البيانات من خلال استمارتين للمقابلة؛ الأولى مع الخريجين المستفيدين، والثانية مع أطراف الشراكة من الجامعة والمؤسسات المدنية. كشفت النتائج عن قصور في تحقيق أهداف الشراكة وأوصت بتكثيف الجهود لدراسة آلياتها.

وهدفت دراسة سليمان وموسيديان (2013) إلى تحليل العوامل المعززة للمسؤولية المجتمعية في الجامعات والمعاهد التعليمية باستخدام دراسة حالة لجامعة آزاد الإسلامية، تشالوس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على 70 فرداً من أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين. تم استخدام استبانة تعتمد

على مكونات هرم كارول (البعد الاقتصادي، القانوني، الاجتماعي، والثقافي) لتقييم العوامل المؤثرة على المسؤولية المجتمعية.

وتناولت دراسة مينيا (2013) أهمية دور العاملين في تفعيل الاتصال المؤسسي بالجامعات وأثره على المسؤولية المجتمعية، واعتمدت على مراجعة الأدبيات دون استخدام عينة ميدانية. ركزت الدراسة على الاتصالات الداخلية والخارجية في الجامعة، وبيّنت أن الكفاءة في إدارة الاتصالات يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على الوفاء بالمسؤولية المجتمعية، خاصة مع وجود معوقات مثل نقص الموارد وسوء الإدارة.

ثانيا: دراسات التنافسية في التعليم العالي

هدفت دراسة نصر (2022) إلى دراسة إسهامات التعليم الريادي في الجامعات المصرية في تنمية الريادة المجتمعية وتحقيق ميزة تنافسية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب التحليل البيئي (SWOT)، وتم التطبيق على عينة مكونة من 71 قياديًا في المجال الريادي من الجامعات المصرية. تم استخدام المقابلات الشخصية كأداة لجمع البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن الجامعات تقدم خدمات متعددة، لكن تطويرها يحتاج إلى تفعيل، وأن الاستثمار المعرفي والابتكار الاجتماعي والشراكة المجتمعية بحاجة إلى تحسين.

هدفت دراسة بكر (2019) الى تبني توليد الفكرة المبدعة للتنافس على مستوى برامج ونظم التعليم العالي من حيث الجودة والابتكار والابداع والكشف عن العلاقة الثلاثية بين التكنولوجيا والتنافسية والشراكة بين البرامج التعليمية وكيفية الإفادة منها عبر تقويم النتائج واستندت الدراسة على المنهج المقارن من خلال تحليل نظم وبرامج طبقتها

أنظمة التعليم في اليابان وماليزيا ضمن مضمار المنافسة العالمية ،وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من ابرزها تعزيز أداء برامج التعليم العالي بالتكنولوجيا وتبادل المنافع يساعد على تعظيم تنافسيتها .

هدفت دراسة صلاح (2017) إلى تقديم إطار مفاهيمي حول ريادية الجامعات وأسسها ومبادئها وخصائصها وطرق التحول إلى جامعة ريادية قادرة على دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة وتحليل الريادية في الجامعات. تم التطبيق على الجامعات بشكل عام، واستخدمت الاستبيانات والمصادر الأدبية كأدوات البحث. توصلت الدراسة إلى أن الجامعات يجب أن تركز على إيجاد فرص العمل بدلاً من التوظيف التقليدي، والاهتمام بالموارد البشرية، وإقامة شراكات مع القطاعات العامة والخاصة لتحقيق التميز والتفرد.

وهدفت دراسة اللوقان (2016) إلى معرفة أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية في جامعة حائل من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي وجمعت البيانات من عينة من القيادات الأكاديمية. توصلت الدراسة إلى أن أهم المتطلبات التنظيمية تشمل تسهيل وصول المنسوبين إلى قواعد المعرفة، وتشغيل شراكات علمية، وتسهيل الاستشارات مع مراكز البحث. كما أن المتطلبات البشرية والمادية تشمل تطوير القدرات العلمية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

وهدفت دراسة عبد المطلب (2016) إلى استكشاف متطلبات التنافسية بين الجامعات كما وردت في تقرير التنافسية العالمية وتصنيفات الجامعات العالمية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لجمع البيانات حول التخطيط الاستراتيجي وتلبية متطلبات التنافسية. توصلت الدراسة إلى أهمية استراتيجية تحديد نقاط الضعف والتحديات، وتعديل التشريعات، ودعم التحالفات والشراكات الاستراتيجية، وتنمية ثقافة العمل والبناء.

وهدفت دراسة علام (2014) إلى التحقق من واقع سياسة التعليم الجامعي في مصر ووضع تصور لتطويرها في ضوء متطلبات التنافسية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن التنافسية أصبحت أولوية استراتيجية للجامعات، وأن الابتكار والتنوع هما الطريق لتحقيق القدرة التنافسية. كما أوضحت الدراسة أن تحقيق التنافسية يتطلب تميز الجامعات في مجالات مثل الإدارة والتدريب العملي، وتوافر الموارد البشرية والمادية، والشراكات المحلية والدولية.

وهدفت دراسة العتيبي (2014) إلى وصف دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين تسويق الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية وتحقيق مؤشرات التنافسية الداخلية والخارجية للجامعات. وأوصت بضرورة تطوير تسويق برامج الدراسات العليا واعتبارها صادرات تعليمية لتعزيز القدرة التنافسية.

وهدفت دراسة أحمد (2012) إلى تحليل دور استراتيجيات التميز في التعليم العالي من خلال تناول نماذج التطوير مثل إدارة الجودة الشاملة وإعادة هندسة الإجراءات.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي. توصلت إلى أن مشروعات المشاركة المجتمعية والتوجهات الاستراتيجية تعد أساسية لتحقيق التنافس بين مؤسسات التعليم العالي.

وهدفت دراسة Huang, Lee (2012) إلى تحليل التخطيط الاستراتيجي والإدارة في مؤسسات التعليم التقني والمهني العالي في تايوان. اعتمدت الدراسة على تحليل متعدد العوامل للموارد البشرية والقدرات التسويقية والمالية. توصلت إلى أن الموارد البشرية هي الأساس في تحقيق الميزة التنافسية، وأن التعاون بين المؤسسات والشركات أمر ضروري لتعزيز القدرة التنافسية.

وهدفت دراسة الصالح (2012) إلى تناول الدراسة التنافسية في التعليم العالي وواقع الجامعات السعودية. اعتمدت على تحليل تحديات التعليم العالي في السعودية وسبل تعزيز التنافسية. أوصت الدراسة برفع الوعي بالمتغيرات البيئية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات المجتمع، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية لتحسين التنافسية.

التعليق على الدراسات السابقة (الشراكة المجتمعية)

تعددت الدراسات الحديثة حول المسؤولية المجتمعية للجامعات، حيث انقسمت إلى ثلاث وجهات نظر: الأولى تعتبرها امتدادًا لوظيفة خدمة المجتمع، والثانية تدمجها في جميع وظائف الجامعة، والثالثة تراها وظيفة ثانوية ينبغي تحقيقها في مجالات محددة. جميع الدراسات أكدت على أهمية المسؤولية المجتمعية ودورها في سد فجوات سوق العمل، كما شددت على ضرورة وعي الطلاب والقائمين على الجامعات بدورها لتعزيز الابتكار والتنافسية العالمية، مع استغلال الموارد الداخلية والخارجية بفعالية.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات كدراسة سلاطنية وبن تركي (2014) التي اشارت الى اهمية الشراكة المجتمعية للقائمين على التخطيط واعتبار المشاركة او المسؤولية المجتمعية محور مهم من محاور التخطيط الاستراتيجي استجابة لحاجات المجتمع مع مراعاة المشاركة الكاملة من الجامعة والمجتمع ،كما سعت ايضا دراسة الصائغ (2014) على نفس التوجه الذي سعت الدراسة الحالية اليه فيما يخص ضرورة دمج الشراكة المجتمعية ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعات ، لما في ذلك من اهمية في تنمية حس المسؤولية و الشراكة المجتمعية.

ساعدت الدراسة الحالية في الاستفادة من دراسة سليمان وموسيديان (2013) حول تبني ابعاد الشراكة المجتمعية التي تم تطويرها من خلال نموذج هرم كارول وهي (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي) واكدت الدراسة ان المسؤولية المجتمعية للجامعات تؤثر في تفعيل دور المسؤولية المجتمعية لمنظمات الاعمال فهي تخلق بيئات تنافسية جديدة عندما ترتبط بمؤسسات المجتمع والذي من شانه المساهمة في بناء التصور المقترح للدراسة كرؤية مستقبلية تتضمن شيئا من هذه الأبعاد.

واتفقت ايضا الدراسة الحالية مع ما قدمته دراسة الخليفة (2014) صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة من خلال التحول الى الجامعة المنتجة؛ ووضع الاسس والاطر والمتطلبات لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة وتطرق الى الاستدلال ببعض التجارب العالمية لوضع الصيغة المقترحة. والتي ساعدت في التعرف على بعض المتطلبات وساعدت ايضا في الاطلاع على بعض التجارب الأجنبية بذات الخصوص.

ودراسة الشمري (2014) التي ادلت الاعتراف بان الشراكة المجتمعية (المسؤولية) لازالت غير محددة بالشكل الذي يجعل منها مهمة واضحة لها قواعد منظمة، ومنهجية واضحة، وميزانية محددة، وأن ما يقدم حتى الآن يقع ضمن وظيفة الجامعة الثالثة المرتبطة بخدمة المجتمع ضمن اراء الباحث للوقوف على الواقع الحالي للشراكة المجتمعية ومعرفة اهم المتطلبات والمعوقات المتعلقة بذات الموضوع.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة مينيا (2013) في استظهار بعض معوقات الشراكة المجتمعية والتي اكدت من خلالها على اهمية دور العاملين في الجامعة في تفعيل الاتصال المؤسسي واهمية الادارة الاستراتيجية في تحقيق المسؤولية المجتمعية للجامعة، وتوصلت الى وجود معوقات تتعلق بكفاءة عملية الاتصال الداخلي المرتبط بأفراد الجامعة والخارجي المرتبط بالمؤسسات والمجتمع والتي يمكن ان تحد من وفاء الجامعة بمسؤوليتها المجتمعية.

وايضا دراسة ابو الحديد (2014) التي اشارت الى تقييم الواقع الحالي للجامعات بعد ان كشفت الدراسة عن الواقع الحقيقي في عدم وجود عقود شراكة بين الجامعات والمؤسسات المدنية، غير الجامعات الثلاثة التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وهذا يدل على ضعف وعي العديد من الجامعات والمؤسسات المدنية باحتياجات الشباب الخريجين؛ او في المساهمة في مواجهة مشكلات المجتمع المتعددة من خلال الشراكة المجتمعية.

التعليق على الدراسات السابقة (التنافسية)

تناولت دراسات التنافسية في التعليم العالي أهمية استغلال المشاركة المجتمعية لتحقيق التميز والإبداع من خلال تنمية الموارد واستدامتها، حيث أشارت الدراسات إلى ضرورة تعاون مؤسسات التعليم العالي في بيئة المنافسة الشديدة عبر التحالفات والشراكات الاستراتيجية للوصول إلى الموارد والأسواق الجديدة. كما أكدت على أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية وتعزيز التعاون بين الجامعات المحلية والأجنبية لتحقيق الحراك الدولي.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة صلاح الدين توفيق (2017) فيما قدمته من توصيات تخدم غرض الدراسة الحالية واهدافها فقد اوصت بضرورة إقامة الوحدات العلمية ومراكز الابتكار، برامج الملكية الفكرية، الحاضنات الافتراضية من خلال الشراكات العلمية والبحثية مع الجامعات الغربية والشرقية المتقدمة في المجالات الريادية القادرة على الإبداع والابتكار والذي هو أساس التفكير الريادي مع ضرورة إيجاد بدائل جديدة للموارد الطبيعية المتاحة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية تحقيقا للتنافسية.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة اللوقان (2016) وعبد المطلب (2016) في تحديد بعض متطلبات ومعوقات الميزة التنافسية في الجامعات من خلال تضمين الخطة الاستراتيجية للجامعة بعدة مكونات وذكر منها: التعديل التشريعي، ودعم التحالفات والشراكات الاستراتيجية والمجتمعية للجامعات، وتنويع الموارد في قطاع التعليم، وتوفير تسهيلات وامكانات جذب الطلاب الوافدين للجامعة وتوسيع قطاع الخدمات التعليمية كفاءة سوق العمل، العدالة الاجتماعية الاستعداد التكنولوجي والتقني.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة علام (2014) في وضع التصور المقترح المبني على فكرة ان تحقيق القدرة التنافسية أصبحت قضية على راس قائمة الأولويات الاستراتيجية لأية جامعة من أجل نجاح تلك الجامعة على المستويين المحلي والعالمي كما وان الابتكار والتنوع هما الطريق إلى تحقيق القدرة التنافسية للجامعات والمنافسة في السوق العالمية في التعليم العالي والذي يتطلب قدرات وشراكات مجتمعية واقعية.

وقد اشتركت الدراسة الحالية مع دراسة العتيبي (2014) في مفاهيم القدرة التنافسية وعلاقاتها الارتباطية مع الخدمات الجامعية المجتمعية كجزء من رسالتها تجاه المجتمع.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة أحمد (2012) من خلال الإطار التحليلي والتنظيري الى فهم نماذج التطوير في مؤسسات التعليم العالي، كنماذج إدارة الجودة الشاملة إدارة التميز، ومالكوم بالدريدج، والتميز الأوروبي، والتقويم الذاتي وأسلوب إعادة هندسة الإجراءات.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Huang, Lee2012) في عرض بعض تجارب الدول الاجنبية في الشركاء المحتملين، مثل جامعات الدول الاسيوية، الصين وهونغ كونغ وسنغافورة و الدول الغربية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واستراليا.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الصالح (2012) في مجتمع الدراسة وهو جامعة الملك عبد العزيز في جدة واختلفت في عينة الدراسة، كما واشتركت في رصد بعض التجارب الدولية.

وبشكل عام فقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي وتعددت المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة ما بين دراسة الحالة وتحليل المحتوى والمنهج الوثائقي والمسح الاستطلاعي والمنهج المقارن.

استخدمت معظم الدراسات السابقة الاستبانة كأداة للدراسة كما واتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اختيار عينة القيادات الاكاديمية مثل دراسة اللوقان (2016) وعبد المطلب (2016) والشمري (2014)

اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في تنوع العينات التي تم تطبيق الادوات عليها مثل الطلبة والموظفين والاداريين وقادة المجتمع مثل دراسة العتيبي (2014)

اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تناول الجامعات الحكومية واختلفت عن بعض منها والتي تناولت معاهد التعليم التقني مثل دراسة (Huang Lee,2012)

منهج الدراسة

لإجابة الأسئلة المطروحة في الدراسة، تم توظيف مناهج بحثية متعددة:

1. المنهج الوصفي للإجابة على السؤالين الأول والثاني، حيث يهدف إلى توصيف وتحليل واقع الشراكة المجتمعية ومستوى التنافسية بجامعة الملك عبد العزيز من خلال جمع وتحليل البيانات من القيادات الأكاديمية، تم تطبيق ذلك عبر استبيانات لتقييم الاستشارات، والخدمات، وبرامج التعليم المستمر، والموارد، وكذلك عناصر التنافسية مثل الإدارة الاستراتيجية، والتكنولوجيا، والموارد وجودة الخدمات الإبداع.

2. المنهج الاستقرائي للإجابة على السؤال الثالث، حيث يقوم على دراسة وتحليل تجارب دولية ناجحة في تفعيل الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية، مثل تجارب الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، واليابان، والهند، بغرض استنتاج استراتيجيات قابلة للتطبيق في جامعة الملك عبد العزيز.

3. المنهج الاستشرافي للإجابة على السؤال الرابع. يعتمد على تحليل الوضع الراهن من خلال النتائج التي تم التوصل اليها بعد تحليل أداة الدراسة، واستشراف مستقبل الشراكة المجتمعية في ضوء الاستراتيجيات والتوجهات العالمية لبعض التجارب الدولية في التعليم العالي مثل (الولايات المتحدة الامريكية، استراليا، اليابان، الهند) بهدف وضع رؤية مستقبلية لتعزيز تنافسية جامعة الملك عبد العزيز.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع القيادات الأكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز وعددهم (466) قيادة أكاديمية، وتم اخذ عينة عشوائية بلغ عددها (175) من القيادات الاكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز، لاستطلاع آرائهم حول أسئلة الدراسة

جدول (1) خصائص مجتمع وعينة الدراسة

التصنيف	الفئات	المجتمع	العينة
وكيل جامعة	ذكور	6	4
	إناث	1	1

وكيل عمادة	ذكور	32	11
	إناث	20	10
عمداء الكليات	ذكور	32	16
	إناث	2	1
وكلاء الكليات	ذكور	93	15
	إناث	28	10
رؤساء الأقسام	ذكور	148	46
	إناث	104	61
المجموع		466	175
النسبة المئوية		% 37.50	

أدوات الدراسة

تطلبت هذه الدراسة إعداد استبانة بالإجراءات التالية:

- استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والاستفادة منها.
- إعداد الصورة الأولية للاستبانة.
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين في المجال.
- كتابة الاستبانة بالصورة النهائية.

- التحقق من صدق الاستبانة وثباتها.
- تطبيق الاستبانة.

وقد تم توزيع فقرات الاستبانة على أبعادها:

جدول (2): توزيع فقرات الاستبانة على أبعادها

المجال	الفقرات	عدد الفقرات
1. مجال الاستشارات	6-1	6
2. مجال الخدمات الارشادية	12-7	6
3. مجال برامج التعليم المستمر	18-13	6
4. مجال الموارد	25-19	7
الكل	25-1	25

جدول (3): توزيع فقرات الاستبانة على أبعادها

المستوى	الفقرات	عدد الفقرات
1. الادارة الاستراتيجية	32-26	7
2. التكنولوجيا	38-33	7
3. الموارد	45-39	7
4. جودة الخدمات	51-46	6
5. الابداع	57 -52	6
الكل	57-26	25

- **صدق الاستبانة وثباتها:**

- **صدق المحكمين:**

للتعرف على صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المحكمين في المجال وفي ضوء آرائهم تم إعادة صياغة بعض الفقرات، وتم اعتماد معدل اتفاق (85%) فما فوق من نسبة اتفاق المحكمين.

- **ثبات الاستبانة:**

للتحقق من ثبات الاستبانة تم تطبيقها على عينة استطلاعية بلغت (35) عضو هيئة تدريس من خارج عينة الدراسة لحساب معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ، وبلغ (0.880) لمحور الشراكة المجتمعية، و(0.797) لمحور التنافسية، مما يعني تمتع الاستبانة بمستوى مرتفع من الثبات.

جدول (4) معاملات ثبات الاستبانة

المجال	قيمة الثبات
1. مجال الاستشارات	0.865
2. مجال الخدمات الارشادية	0.852
3. مجال برامج التعليم المستمر	0.898
4. مجال الموارد	0.907
الكل	0.880

المستوى	قيمة الثبات
1. الادارة الاستراتيجية	0.606
2. التكنولوجيا	0.732
3. الموارد	0.851
4. جودة الخدمات	0.897
5. الابداع	0.902
الكل	0.797

- **تقدير درجة الموافقة على عبارات الاستبانة**

نظرا لأهمية الاستبانة، ولأهميتها كأداة من أدوات هذا البحث فقد تم تصميم الاستبانة، بحيث تُعطى فيه الإجابات أوزان رقمية تمثل درجة الاجابة على الفقرة، وفق مقياس ليكرت الثلاثي (Point Likert Scale–3) كالتالي:

- أي وسط حسابي من (1–1.66) يعني أن مستوى الموافقة منخفض.
- وأكبر من (1.67–2.33) يعني أن مستوى الموافقة متوسط.
- وأكبر من (2.34–3.00) يعني أن مستوى الموافقة مرتفع.

خطوات إجراءات البحث

للإجابة على أسئلة البحث تم اتباع الخطوات التالية:

1. الاطلاع على الأدبيات والبحوث والدراسات التي تناولت الموضوع
2. تصميم أدوات جمع البيانات

3. التأكد من صدق وثبات أداة جمع البيانات.
4. اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية.
5. تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة.
6. رصد النتائج ومعالجتها إحصائياً.
7. تحليل النتائج والتعليق عليها في ضوء أسئلة الدراسة.
8. تفسير النتائج في ضوء الخبرة والدراسات السابقة.
9. تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة الميدانية.
10. اقتراح بحوث مستقبلية

الأساليب الإحصائية

بعد استكمال جمع البيانات والمعلومات للإجابة على أسئلة البحث، تم إجراء المعالجة الاحصائية، وتحليل النتائج باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. ما واقع الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز بمجالاتها (مجال الاستشارات – مجال الخدمات الارشادية – مجال برامج التعليم المستمر – مجال الموارد) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ (المحور الأول)

الإجابة عنه ستكون من خلال الاستبانة حيث انه يعد المحور الأول فيها ونستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2. ما مستوى التنافسية بجامعة الملك عبد العزيز بعناصرها (الإدارة الاستراتيجية، التكنولوجيا، الموارد، جودة الخدمات، الابداع) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟ (المحور الثاني)

الإجابة عنه ستكون من خلال الاستبانة حيث انه يعد المحور الثاني فيها ونستخدم المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

نتائج الدراسة

نتائج الإجابة على السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على: ما واقع الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز بمجالاتها (مجال الاستشارات – مجال الخدمات الارشادية – مجال برامج التعليم المستمر – مجال الموارد) من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

وللإجابة عن السؤال تم تحليل استجابات العينة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتلك الاستجابات وفيما يلي تفصيل ذلك:

البُعد الأول: مجال الاستشارات

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (الاستشارات)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تقدم استشارات متنوعة من خلال أعضاء هيئة التدريس لتطوير نظم محلية بناءً على دراسات علمية متعمقة.	2.18	0.693	متوسط
تسهم استشارات الجامعة في حل المشكلات المجتمعية المعقدة باستخدام الأبحاث النظرية والتطبيقية.	2.30	0.655	متوسط
هناك تعاون مستمر بين الجامعة وقطاعات المجتمع لتقديم استشارات تعزز من القدرات المحلية.	2.18	0.667	متوسط
يتم تقديم استشارات تقنية وإحصائية في مختلف التخصصات لتلبية احتياجات المجتمع.	2.47	0.623	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تسهم من خلال استشاراتها في دعم الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.	2.31	0.651	متوسط
المحور ككل	2.29	0.530	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.18) و(2.47)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.29) بدرجة متوسطة.

قد تكون الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالاستشارات في محور الشراكة المجتمعية للجامعات ناتجة عن عدة عوامل. على الرغم من أن الجامعة تقدم استشارات متنوعة وبأساليب تقنية متقدمة من خلال أعضاء هيئة التدريس في شتى المجالات، قد يكون هناك نقص في التطبيق العملي لهذه الاستشارات أو في متابعة تنفيذها بعد تقديمها، مما يقلل من تأثيرها في تطوير النظم المحلية. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الاستشارات المقدمة لحل المشكلات المجتمعية المعقدة غير قادرة على التكيف مع الظروف الواقعية أو غير قابلة للتطبيق بشكل مباشر. أما التعاون مع قطاعات المجتمع، فقد يكون محدوداً أو غير مستمر بالشكل الذي يحقق تعزيزا فعلياً للقدرات المحلية.

البُعد الثاني: الخدمات الإرشادية

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (الخدمات الإرشادية)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تقدم الجامعة برامج إرشادية شاملة تهدف إلى توجيه الطلاب وحل مشكلاتهم الأكاديمية والاجتماعية.	2.22	0.645	متوسط
يتم تنظيم ورش عمل إرشادية للطلاب بشكل دوري لتوعيتهم وتطوير مهاراتهم.	2.34	0.648	مرتفع
الجامعة تشارك في تقديم خدمات إرشادية تتعلق بالتوجيه المهني لطلاب المرحلة الثانوية.	2.22	0.677	متوسط
الخدمات الإرشادية تستهدف تعزيز قدرات الطلاب الأكاديمية والتربوية عبر الأنشطة اللاصفية.	2.27	0.721	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
يتم توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب من خلال برامج إرشادية متخصصة.	2.09	0.742	متوسط
المحور ككل	2.23	0.545	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد الاستشارات تراوحت ما بين (2.09) و(2.34)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.23) بدرجة متوسطة.

قد تعود الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالخدمات الإرشادية في محور الشراكة المجتمعية للجامعات إلى عدة عوامل على الرغم من أن الجامعة تقدم برامج إرشادية متعددة، الا انها قد تكون غير كافية من حيث التغطية أو الموارد المتاحة لحل المشكلات الأكاديمية والاجتماعية بفعالية، وفيما يتعلق بالتوجيه المهني لطلاب المرحلة الثانوية، قد يكون هناك نقص في التنسيق مع المدارس أو عدم توافر الوقت الكافي لتلبية احتياجات جميع الطلاب. أما الأنشطة اللاصفية، فقد تكون محدودة في تنوعها أو في قدرتها على تعزيز القدرات بشكل أكثر فاعلية عبر الشركات المجتمعية. وأخيراً، قد يكون الدعم النفسي والاجتماعي غير كافٍ أو غير موجه بشكل متخصص لجميع الطلاب، مما يؤثر على فعالية البرامج الإرشادية في تقديم المساعدة المناسبة.

البُعد الثالث: مجال برامج التعليم المستمر

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (برامج التعليم المستمر)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
توفر الجامعة برامج تعليم مستمر تشمل مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية والتأهيلية.	2.19	0.684	متوسط
برامج التعليم المستمر متاحة لجميع أفراد المجتمع وتستهدف تطوير مهاراتهم المهنية والشخصية.	2.19	0.709	متوسط
تقدم الجامعة شهادات معتمدة لبرامج التعليم المستمر بهدف رفع كفاءة الموارد البشرية.	2.16	0.684	متوسط
يتميز التعليم المستمر في الجامعة بالمرونة والتنوع، مما يلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة.	2.26	0.676	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تسعى برامج التعليم المستمر إلى تزويد المشاركين بمهارات جديدة تتماشى مع التطورات التقنية.	2.34	0.650	مرتفع
المحور ككل	2.23	0.574	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.16) و(2.34)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.23) بدرجة متوسطة.

قد تعود الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة ببرامج التعليم المستمر في محور الشراكة المجتمعية للجامعات إلى عدة أسباب، على الرغم من أن الجامعة توفر برامج متنوعة للتعليم المستمر، وتعمل على تطوير المهارات وتستخدم التقنية الحديثة، الا انها غير منتشرة بشكل كافٍ أو لا تصل إلى جميع فئات المجتمع، او متكررة بذات المحتوى، او لا يتم استهداف قطاعات ترعاها او تعمل على استمرارها مما يقلل من تأثيرها الفعلي، ويحد من استفادة المجتمع وقطاعاته المختلفة منها. رغم أن الجامعة تقدم شهادات معتمدة، قد يكون هناك نقص في الوعي حول قيمتها الفعلية وضعف تسويقها للمجتمع المحلي للتنبؤ بمدى اهميتها. بالنسبة للمرونة والتنوع في برامج التعليم المستمر، قد لا تكون البرامج متجددة بما يكفي لتلبية الاحتياجات المتغيرة بشكل فعال وسريع.

البُعد الرابع: مجال الموارد

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (مجال الموارد)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تستفيد الجامعة من مواردها المادية والبشرية لدعم الأنشطة المجتمعية والشراكات المحلية.	2.14	0.730	متوسط
تقدم الجامعة مرافقها ومبانيها لتنظيم فعاليات مجتمعية وتعليمية.	2.40	0.643	مرتفع
تمثل الموارد التكنولوجية المتقدمة في الجامعة أساسًا لتقديم خدمات مبتكرة للمجتمع.	2.29	0.695	متوسط
الجامعة تعمل على تحسين مواردها البيئية والمستدامة لتعزيز التفاعل المجتمعي.	2.33	0.654	متوسط
يتم استغلال الموارد الأكاديمية والبحثية في دعم القطاعات المحلية وتلبية احتياجاتهم.	2.25	0.690	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
المحور ككل	2.28	0.583	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.14) و(2.40)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.28) بدرجة متوسطة.

قد تكون الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالموارد في محور الشراكة المجتمعية للجامعات نتيجة عدة عوامل على الرغم من أن الجامعة تستفيد من مواردها لدعم الأنشطة المجتمعية الا ان ارتفاع نسبتها يعود لأنها تعمل على تغطية معظم فعاليتها وأنشطتها داخل الحرم الجامعي. وبالنسبة للموارد التكنولوجية، قد تكون التكنولوجيا المتاحة تمثل استخدام محدود في التطبيقات المجتمعية. تحسين الموارد البيئية والمستدامة قد يكون بطيئاً أو غير كافٍ لتعزيز التفاعل المجتمعي بشكل واضح. وأخيراً، استغلال الموارد الأكاديمية والبحثية لدعم القطاعات المحلية قد لا يكون متكاملاً أو متواصلاً بشكل كافٍ لتلبية احتياجات هذه القطاعات بشكل فعال ومستدام.

نتائج الإجابة على السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على:

ما مستوى التنافسية بجامعة الملك عبد العزيز بعناصرها (الادارة الاستراتيجية – التكنولوجيا –الموارد– جودة الخدمات – الابداع) من وجهة نظر القيادات الاكاديمية؟

وللإجابة عن السؤال تم تحليل استجابات العينة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتلك الاستجابات وفيما يلي تفصيل ذلك:

البَعد الأول: الإدارة الاستراتيجية

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (الإدارة الاستراتيجية)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تعتمد استراتيجيات تنافسية تركز على تحقيق أهدافها الأكاديمية والمجتمعية.	2.22	0.696	متوسط
تتبنى الإدارة استراتيجيات تحليل البدائل لتحقيق التفوق على الجامعات الأخرى.	2.29	0.653	متوسط
تشارك الجامعة في تخطيط استراتيجي طويل الأمد لتعزيز مكانتها التنافسية محليًا ودوليًا.	2.27	0.673	متوسط
الإدارة تستند إلى الشراكات المجتمعية في بناء استراتيجيات تحسين جودة التعليم.	1.65	0.480	منخفض

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
استراتيجيات الجامعة التنافسية تتضمن تطوير برامج أكاديمية مبتكرة تتماشى مع سوق العمل.	2.21	0.517	متوسط
المحور ككل	2.13	0.380	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (1.65) و(2.29)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.13) بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية في محور التنافسية للجامعات بعدة عوامل. رغم أن الجامعة تعتمد استراتيجيات تنافسية لتحقيق أهدافها، قد تكون تلك الاستراتيجيات غير مرنة أو غير محدثة او تتطلب الارتباط بمخطط زمني عاجل يتلاءم مع التغيرات السريعة للمجتمع وقطاعاته. بالنسبة لاستراتيجيات تحليل البدائل لتحقيق التفوق، قد تواجه الإدارة صعوبة في تنفيذ هذه التحليلات بفعالية أو في الاستفادة القصوى من نتائجها. التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد قد يواجه عقبات مثل نقص التمويل أو ضعف التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية، مما يؤثر على تعزيز المكانة التنافسية، وقد تواجه الجامعة تحديات في تطوير برامج أكاديمية مبتكرة تتماشى تماماً مع احتياجات سوق العمل، مما يجعل استراتيجياتها التنافسية أقل تأثيراً على المستوى المطلوب.

البُعد الثاني: التكنولوجيا

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (التكنولوجيا)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تعتمد على التكنولوجيا المتطورة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمجتمع.	1.15	0.362	منخفض
توفر الجامعة بيئة تعليمية رقمية تدعم التعلم الإلكتروني والتفاعلي.	2.18	0.693	متوسط
يتم استخدام تقنيات حديثة في المختبرات والمرافق البحثية لدعم الابتكار والإبداع.	2.30	0.655	متوسط
تسهم التكنولوجيا في تسريع التواصل بين الجامعة والمجتمع من خلال منصات رقمية متكاملة.	2.18	0.667	متوسط
تشجع الجامعة على استخدام التكنولوجيا في تقديم حلول تعليمية متطورة للمجتمع المحلي.	2.47	0.623	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
المحور ككل	2.05	0.425	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (1.15) و(2.47)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.05) بدرجة متوسطة.

الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالتكنولوجيا في محور التنافسية للجامعات قد تعود إلى عدة أسباب. يبدو ان الجامعة لا تعتمد على التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات ومازالت تتبع النهج التقليدي او قد تكون هذه التكنولوجيا محدودة في المجالات التي تخصصها الجامعة لها، أو بشكل اخر في قدراتها مقارنة بجامعات التقنية والتكنولوجيا ذات التصنيف العالي حول العالم، مما يقلل مستواها التنافسي. بالنسبة للبيئة التعليمية الرقمية، قد لا تكون التجربة الإلكترونية والتفاعلية متكاملة بما يكفي لدعم التعليم الافتراضي وأنظمته وبرامجه بشكل فعال.

البُعد الثالث: الموارد

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (الموارد)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تستغل الجامعة مواردها البشرية المتفوقة لتقديم تعليم عالي الجودة ودعم البحث العلمي.	2.31	0.651	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تعمل الجامعة على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية لدعم برامجها الأكاديمية.	2.22	0.645	متوسط
تتعاون الجامعة مع القطاع الخاص لاستثمار مواردها في مشاريع بحثية وتعليمية مبتكرة.	2.34	0.648	مرتفع
الموارد المادية للجامعة تسهم في توفير بنية تحتية تعليمية متقدمة.	2.22	0.677	متوسط
تقوم الجامعة بتنمية مواردها البشرية من خلال برامج تدريب وتطوير مستمرة.	2.27	0.721	متوسط
المحور ككل	2.27	0.529	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.22) و(2.34)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.27) بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالموارد في محور التنافسية للجامعات بعدة أسباب على الرغم من أن الجامعة تستغل مواردها

البشرية لتقديم تعليم عالي الجودة، قد يكون هناك تحديات تتعلق بإدارة هذه الموارد أو تحسين فعاليتها بشكل مستمر. الا ان محاولة جذب الاستثمارات المحلية أعلى من شأن أهمية الاستثمار والابتكار في البرامج الأكاديمية بغية التحول نحو الجامعات المستقلة. الموارد المادية قد تكون متوفرة لكنها غير مستغلة بشكل كامل لتحسين البنية التحتية التعليمية، مما يؤدي إلى نتائج متوسطة.

البُعد الرابع: جودة الخدمات

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (جودة الخدمات)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تقدم خدمات أكاديمية ومجتمعية عالية الجودة تساهم في رفع رضا المستفيدين.	2.09	0.742	متوسط
يتم تحسين جودة التعليم والبحث من خلال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولي.	2.19	0.684	متوسط
تهدف الجامعة إلى تقديم تجربة تعليمية مميزة من خلال تحسين مرافقها وخدماتها.	2.19	0.709	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
تسعى الجامعة إلى تلبية احتياجات الطلاب والمجتمع من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومتخصصة.	2.16	0.684	متوسط
خدمات الدعم الأكاديمي والإرشادي تلبي متطلبات الطلاب بشكل يساهم في رفع مستوى التعليم.	2.26	0.676	متوسط
المحور ككل	2.18	0.588	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.09) و(2.26)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.18) بدرجة متوسطة.

يمكن تفسير الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بجودة الخدمات في محور التنافسية للجامعات بعدة عوامل على الرغم من أن الجامعة تقدم خدمات أكاديمية ومجتمعية تسهم في رضا المستفيدين، قد يكون هناك فجوة بين التوقعات والممارسات الفعلية التي تؤثر على تقييم الجودة وهو ما يفسر القيمة المتوسطة التي حصل عليها هذا المعيار. تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الدولي قد تواجه بعض التحديات في التنفيذ أو المتابعة الدقيقة، مما يؤدي إلى نتائج متوسطة في تحسين التعليم والبحث. كذلك، قد لا تكون تجربة التعليم المميزة متكاملة بسبب قصور في تطوير المرافق أو الخدمات المساندة، مما يؤثر على مستوى الرضا العام. وعلى الرغم من أن الجامعة تسعى لتقديم خدمات مبتكرة، قد تكون هذه الخدمات محدودة في الوصول أو التنفيذ، مما يقلل من تأثيرها الفعلي.

البُعد الخامس: الإبداع

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة حول بعد (الإبداع)

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الجامعة تشجع الإبداع في تطوير برامج شراكة مجتمعية تساهم في تحقيق الابتكار.	2.14	0.730	متوسط
يتم تحفيز الطلاب على الإبداع من خلال برامج ومسابقات تعزز من مهاراتهم الابتكارية.	2.34	0.650	مرتفع
الجامعة تدعم إنشاء حاضنات أعمال للمبتكرين ورواد الأعمال من الطلاب والمجتمع.	2.40	0.643	مرتفع
تستثمر الجامعة في برامج بحثية تركز على حلول إبداعية للتحديات المجتمعية.	2.29	0.695	متوسط
التعاون مع المؤسسات المحلية يساعد على تطوير حلول إبداعية تلبي احتياجات السوق.	2.33	0.654	متوسط

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
المحور ككل	2.30	0.572	متوسط

يتضح من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لعبارات بُعد تراوحت ما بين (2.14) و(2.40)، بمتوسط عام للبعد ككل بلغ (2.30) بدرجة متوسطة.

تعود الدرجة المتوسطة التي حصلت عليها العبارات المتعلقة بالإبداع في محور التنافسية للجامعات إلى عدة عوامل محتملة ومنها سعي الجامعة نحو مواكبة عنصر الابداع بات ضرورة ملحة ، والجامعة تدعم إنشاء حاضنات لريادة اعمال المبتكرين من الطلاب والمجتمع عبر عدد من المشروعات .الا أن الحوافز المقدمة للطلاب قد تكون محدودة في نطاق الرعاية او الاستدامة ، مما يجعل الإقبال على الابتكار أقل من المتوقع، أما فيما يخص الاستثمار في الأبحاث الإبداعية، فقد تكون الموارد أو التمويل المخصص غير كافٍ او لا يشمل كافة مجالات البحث العلمي لتحقيق نتائج ملموسة.

نتائج الإجابة على السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على: ما خبرات بعض الدول في تفعيل الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية؟

بعض تجارب الدول الأجنبية حول الشراكة المجتمعية

أن تقويم فعالية الجامعات أصبح يعتمد بشكل أساسي على مدى ملائمة أهدافها لمتطلبات التنمية الشاملة في البلد الذي تمارس فيه الجامعة وظائفها ، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، والمؤكد أن الجامعة الحديثة لم يعد دورها يقتصر

على مواجهة التحديات المجتمعية الآنية وحسب، بل صار يمتد إلى عملية الاستشراف والتنبؤ للتحديات المستقبلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهتها والإسهام في تنمية الموارد البشرية وتوظيفها في المجالات الإنتاجية بشكل فاعل، مما تطلب متابعة البحث والتقصي ودراسة استراتيجيات واتجاهات مختلف الدول العالمية لاستشراف ابعاد عالمية يمكن الاستفادة منها في صياغة سيناريوهات حديثة تساهم في تحقيق التنافسية عبر أنظمة ومجالات الشراكات المجتمعية بالجامعات السعودية. ومن تلك الأمثلة ما هو آت:

1. الشراكة المجتمعية في التعليم العالي في الهند

قامت الهند بإنشاء خمسة معاهد متميزة في العلوم والتقنيات وذلك في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وتعد هذه المعاهد من المؤسسات التعليمية المتطورة، ليس على صعيد الهند فحسب، بل والعالم أيضا. حيث تقوم بإعداد مهندسين وعلماء وتقنيين بمواصفات عالمية، للإسهام الفاعل في تحقيق نهضة الهند وتلبية احتياجاتها وهو ما بات الآن واضحا للعيان. لقد كانت السمة البارزة لهذه المعاهد تميزها في تفعيل شراكات علمية وشراكات مجتمعية مع مراكز البحث والتطوير وبرامج الدراسات العليا وبخاصة في مجالات بحوث الفضاء والطاقة الذرية والاتصالات والمعلومات والتصنيع العسكري والتي لم يكن بالإمكان تحقيقها بالكيفية والكفاءة العالية من قبل المؤسسات التعليمية التقليدية. ونتيجة للتطورات الجديدة التي شهدتها الجامعات الهندية نجحت الهند بتوظيف العلم والتقنيات وبراءات الاختراعات التي تبتكرها الكفاءات الجامعية لصالح مشاريع التنمية في المجتمع الهندي نجاحا باهرا، فبعد أن كان هذا البلد يعاني فقرا شديدا ويعتمد كثيرا على المعونات الخارجية، باتت الهند الآن تتمتع

بالكفاية الذاتية في الغذاء وبالرعاية الصحية لمواطنيها، وقادرة على تصنيع أقمار صناعية ومحطات طاقة وإنتاج أدوية، وأنظمة إلكترونية ، كما بدأت الهند في التقدم نحو أعمال الحاسوب والبرمجيات الإلكترونية بحيث بلغت قيمة صادراتها 6.2 مليار د ولار سنويا، إذ توجد في الهند حاليا (629) شركة متخصصة في الصناعات البرمجية. كما توجد فيها 1800مؤسسة تعليمية، يتخرج منها سنويا (9800) شخص من حملة الشهادة العليا المختلفة بما في ذلك شهادات الماجستير والدكتوراه، كما يوجد (3200) مركز تدريبي، يتخرج منه قرابة (10000) شخص سنويا في تقنيات البرمجيات. وتعد مدينة بانكال ور أحد أشهر المدن العلمية لتقني المعلومات في العالم (Roberts, 2018).

2. الشراكة المجتمعية في التعليم العالي في الولايات المتحدة الامريكية

وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد تميزت جامعاتها بالتفاعل الشديد مع حقول العمل، إذ تشير بعض الدراسات العلمية إلى أنه توجد حاليا 300 جامعة أمريكية مهتمة بنقل وخلق التكنولوجيا، وهذا يمثل ثمانية أضعاف عددها عام 1680 ويبلغ عدد براءات الاختراع التي تمنح سنويا للجامعات الأمريكية أكثر من 1000 براءة اختراع، ويبلغ المردود الحالي الناجم عن استثمار هذه البراءات أكثر من 31 مليار دولار أمريكي وتوفر أكثر من 180 ألف فرصة عمل سنويا. لقد أدت الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الصناعية الأمريكية إلى نقل الاختراعات والاكتشافات الجديدة من المختبرات إلى المصانع؛ الأمر الذي ساهم في غزارة الناتج الصناعي الأمريكي وتفوقه على البضائع والسلع العالمية من حيث النوعية والكمية.

ومما ساهم في وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصاف الدول العظمى، اعتمادها مجموعة من وسائل الترابط والتفاعل بين الجامعات الأمريكية والمؤسسات الصناعية، ومن ابرزها مشاريع – الحاضنات التقنية– التي تؤمن أفضل سبل الإفادة من معطيات العلوم والتقنيات ونتائج البحوث العلمية والاختراعات العلمية وتوظيفها لصالح حركة تقدم المجتمع وتطوره ،حيث تقدم هذه الحاضنات الإسناد العلمي والتقني والدعم المالي والاستشاري والمساعدة في تسويق المنتوجات الناجحة و استثمار الأفكار العلمية وإبداعات المخترعين ، إضافة إلى ذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من البلدان الصناعية مشاريع إنشاء)المدن العلمية(التي تهدف إلى خلق البيئة المناسبة لنمو وتطور الصناعات المستندة إلى العلوم والتكنولوجيا بدرجة كبيرة وذلك باستثمار نتائج البحوث العلمية وبراءات الاختراع التي تنجزها المؤسسات الجامعية، والعمل على نقل نتائج البحوث العلمية من المختبرات إلى مواقع العمل الإنتاجية بصورة مباشرة من خلال شراكة حقيقية بين المؤسسات العلمية والجامعات والمؤسسات الصناعية (جريرو، 2004)

3. الشراكة المجتمعية في التعليم العالي في اليابان

تعد الشراكة المجتمعية من العناصر الأساسية التي تعزيز التعليم الجامعي في اليابان، حيث تُعتبر وسيلة فعالة لتحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات المجتمع. تسعى الجامعات اليابانية إلى بناء علاقات متينة مع المجتمع المحلي من خلال تبني استراتيجيات تعليمية مبتكرة تساهم في تحقيق الأهداف الأكاديمية والاجتماعية. تمثل هذه الشراكات تجسيدًا للتفاعل الإيجابي بين الجامعات والمجتمع، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الابتكار الاجتماعي (Koekkoek, et al. , 2021).

نماذج ناجحة في الشراكة المجتمعية

هناك العديد من الجامعات اليابانية التي نجحت في تنفيذ نماذج متميزة من الشراكة المجتمعية. على سبيل المثال، عملت جامعة كيوشو (Kyushu University) على تطوير شراكات مع المؤسسات المحلية لتوفير خدمات استشارية ومشاريع بحثية تخدم المجتمع. تتضمن هذه المشاريع تطوير تقنيات جديدة لمعالجة القضايا البيئية المحلية، مما يعكس التزام الجامعة بتحقيق التنمية المستدامة (Pham, 2023).

مجالات الشراكة المجتمعية في الجامعات اليابانية:

- **مجال الاستشارات في نظام التعليم الجامعي في اليابان**

تُعتبر الاستشارات الأكاديمية جزءًا أساسيًا من نظام التعليم الجامعي في اليابان. تهدف هذه الاستشارات إلى توجيه الطلاب ومساعدتهم في اتخاذ قرارات أكاديمية ومهنية مستنيرة. تقدم الجامعات اليابانية خدمات استشارية متكاملة تشمل مشورة أكاديمية حول اختيار المقررات، وتوجيهًا مهنيًا يساعد الطلاب في فهم سوق العمل ومتطلبات الوظائف المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الجامعات من استشارات الخبراء في المجالات المختلفة لتعزيز جودة التعليم، مما يسهم في تحسين المناهج الدراسية وتطوير البرامج الأكاديمية. يُظهر هذا التركيز على الاستشارات أهمية التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي في إعداد الطلاب لسوق العمل المتغير (Nagatomo, et al. , 2020)

- **مجال الخدمات الإرشادية في نظام التعليم الجامعي في اليابان**

تسهم الخدمات الإرشادية في اليابان في تعزيز تجربة الطلاب الجامعية. يتم توفير هذه الخدمات من خلال مكاتب الإرشاد الأكاديمي والمهني التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب. تشمل الخدمات الإرشادية تنظيم ورش عمل وندوات تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم الأكاديمية والشخصية. كما تهدف إلى توفير بيئة تعليمية شاملة تساهم في تحقيق النجاح الأكاديمي. يولي النظام التعليمي في اليابان أهمية خاصة للصحة النفسية للطلاب، حيث تُعتبر البرامج الإرشادية وسيلة فعّالة للتعامل مع الضغوط النفسية التي قد يواجها الطلاب خلال فترة دراستهم (Hernández-Torrano, et al.,2020)

- **مجال برامج التعليم المستمر في نظام التعليم الجامعي في اليابان**

تُعتبر برامج التعليم المستمر جزءًا حيويًا من نظام التعليم الجامعي في اليابان، حيث تُعزز من فرص التعلم مدى الحياة. تقدم الجامعات اليابانية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية وورش العمل التي تستهدف الأفراد العاملين في المجتمع، مما يساعدهم على تطوير مهاراتهم وتحسين كفاءاتهم. تُركز هذه البرامج على تلبية احتياجات سوق العمل وتقديم محتوى تعليمي مرن يلبي متطلبات الحياة المهنية الحديثة. من خلال هذه البرامج، تعزز الجامعات من دورها كمراكز تعليمية متكاملة تخدم المجتمع، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة (Galloway, et al., 2020)

- **مجال الموارد في نظام التعليم الجامعي في اليابان**

تعتبر الموارد جزءًا أساسيًا في دعم العملية التعليمية في الجامعات اليابانية. تشمل هذه الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، حيث تلعب دورًا مهمًا في تحسين جودة التعليم

والبحث. تعتمد الجامعات على استثمار الموارد البشرية من خلال تدريب الأساتذة والباحثين لضمان تقديم تعليم متميز. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجامعات إلى توفير الموارد التكنولوجية المتقدمة لدعم التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، مما يزيد من مرونة العملية التعليمية ويتيح للطلاب الاستفادة من تجربة تعليمية شاملة. هذه الاستثمارات في الموارد تُعتبر ضرورية لتعزيز التنافسية الأكاديمية وتحقيق النجاح في النظام التعليمي (Busch, 2023)

يمكن استنتاج أن الشراكة المجتمعية تُعد عنصرًا حيويًا في التعليم الجامعي باليابان، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز جودة التعليم وتلبية احتياجات المجتمع. من خلال تحسين المناهج الدراسية وتوفير الفرص العملية للطلاب، حيث تسهم هذه الشراكات في تطوير الأجيال القادمة وتلبية متطلبات سوق العمل. ومع ذلك، يجب التغلب على التحديات الحالية من أجل تحقيق نتائج أفضل وزيادة فعالية وكفاءة الشراكة المجتمعية.

4. الشراكة المجتمعية في التعليم العالي في أستراليا

تعتبر الشراكة المجتمعية أحد العناصر الأساسية في تعزيز جودة التعليم العالي في أستراليا. تسهم هذه الشراكة في تطوير البرامج الأكاديمية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي، مما يعزز من فعالية التعليم ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة. حيث تعمل الجامعات الأسترالية على إقامة شراكات مع المؤسسات المجتمعية، الحكومية، والصناعية لتبادل المعرفة والخبرات، وهو ما يساعد في توجيه المناهج الدراسية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع (McNair, et al., 2022)

تتضمن الشراكات المجتمعية في الجامعات الأسترالية عدة أشكال، منها البرامج التطوعية، المشاريع البحثية، والمبادرات التعليمية التي تهدف إلى إشراك الطلاب في خدمة المجتمع. تساهم هذه الأنشطة في تعزيز الوعي الاجتماعي لدى الطلاب، وتطوير مهاراتهم الحياتية والمهنية. من خلال هذه الشراكات، يتمكن الطلاب من تطبيق المعرفة النظرية في بيئات عملية، مما يعزز من تجربتهم التعليمية ويزيد من فرص توظيفهم بعد التخرج (Green, et al., & Hadwin, 2020)

تعتبر الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي أيضًا وسيلة فعالة لتحقيق الابتكار الاجتماعي. إذ يتمكن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من العمل على مشاريع مشتركة تهدف إلى حل المشكلات المجتمعية. تتعاون الجامعات مع المؤسسات المحلية لتطوير برامج تستجيب لاحتياجات المجتمع، مثل المبادرات البيئية، والرعاية الصحية، والتنمية الاقتصادية. هذا النوع من التعاون يعزز من قدرة الجامعات على التأثير إيجابيًا في المجتمع ويساعد في تعزيز صورة الجامعة كمؤسسة تساهم في فرص التنمية المستدامة (Burns, 2020)

تسعى الجامعات الأسترالية إلى قياس أثر الشراكات المجتمعية من خلال تقييم النتائج والمخرجات. يتم استخدام مؤشرات مثل مستوى المشاركة الطلابية، وتحسين النتائج الأكاديمية، والأثر الاجتماعي الإيجابي على المجتمع. من خلال هذا التقييم، تستطيع الجامعات تحديد نقاط القوة والضعف في برامج الشراكة وتطوير استراتيجيات جديدة لتعزيز هذه الشراكات، مما يضمن تحقيق أهداف التعليم الجامعي بشكل أكثر فعالية (Abad-Segura, & González-Zamar, 2021).

مجالات الشراكة المجتمعية في التعليم العالي في أستراليا:

- **مجال الاستشارات في نظام التعليم العالي في أستراليا**

تعتبر الاستشارات الأكاديمية جزءًا مهمًا من نظام التعليم الجامعي في أستراليا، حيث تهدف إلى دعم الطلاب في رحلتهم التعليمية والمهنية. تقدم الجامعات الأسترالية خدمات استشارية متنوعة تشمل الإرشاد الأكاديمي، التوجيه المهني، والاستشارات النفسية. تتوفر مكاتب الاستشارات في الجامعات لتقديم المشورة للطلاب حول اختيار المقررات، تطوير المهارات المهنية، وإعداد السير الذاتية. تعمل هذه الخدمات على مساعدة الطلاب في التغلب على التحديات الأكاديمية وتقديم الدعم النفسي الضروري. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الاستشارات دورًا هامًا في تعزيز التكامل بين الجامعات وسوق العمل من خلال توفير معلومات حول فرص العمل والتدريب المتاحة (Karmelita, 2020).

- **مجال الخدمات الإرشادية في نظام التعليم العالي في أستراليا**

تسهم الخدمات الإرشادية في تعزيز تجربة الطلاب الجامعية في أستراليا من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي والأكاديمي. يتم تقديم هذه الخدمات عبر مراكز الإرشاد التي توفر ورش عمل، جلسات فردية، وموارد متنوعة لتعزيز القدرات الشخصية والأكاديمية للطلاب. تهدف هذه البرامج إلى تحسين جودة التعليم وخلق بيئة شاملة تدعم النجاح الأكاديمي. كما تركز الخدمات الإرشادية على قضايا الصحة النفسية، حيث تقدم استشارات لمساعدة الطلاب على التعامل مع الضغوط النفسية الناتجة عن الدراسة، مما يساهم في تحسين الأداء الأكاديمي (Green, et al., & Hadwin, 2021)

- **مجال برامج التعليم المستمر في نظام التعليم العالي في أستراليا**

تُعتبر برامج التعليم المستمر جزءًا حيويًا من نظام التعليم الجامعي في أستراليا. تقدم الجامعات الأسترالية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية التي تستهدف الأفراد العاملين وتساعدهم على تطوير مهارات جديدة وتحسين كفاءاتهم. تُركز هذه البرامج على تلبية احتياجات سوق العمل وتقديم محتوى مرن يتماشى مع التغيرات السريعة في متطلبات العمل. من خلال هذه البرامج، تعزز الجامعات من دورها كمراكز تعليمية متكاملة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين القدرة التنافسية للقوى العاملة (Burns, 2020)

- **مجال الموارد في نظام التعليم العالي في أستراليا**

تعتبر الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية عناصر أساسية لدعم العملية التعليمية في الجامعات الأسترالية. تعتمد الجامعات على استثمار هذه الموارد لضمان توفير بيئة تعليمية متميزة. يُعتبر الاستثمار في الكوادر البشرية، مثل تدريب الأساتذة وتطوير البرامج الأكاديمية، ضروريًا لتحسين جودة التعليم. كما أن توفير الموارد التكنولوجية الحديثة، مثل التعلم الإلكتروني يُعزز من تجربة التعلم للطلاب. هذه الاستثمارات تُعتبر ضرورية لضمان الاستدامة وتحقيق التنافسية في النظام التعليمي الأسترالي (Abad-Segura, & González-Zamar, 2021).

ان استعراضنا لعدد محدود من التجارب العلمية في مجال تفعيل دور الجامعات من خلال الشراكة المجتمعية في تطوير وتنمية المجتمعات الإنسانية ، ليس الا خبرات واقعية على سبيل السرد وليس الحصر من بين خبرات وتجارب لا محدودة في التعليم الدولي ، وهو ما يدل على الأهمية التي أصبحت توليها الجامعات العالمية لهذا المفهوم

والحرص على تطبيقه بكافة الطرق المتاحة، وجامعاتنا إنما وجدت من أجل خدمة المجتمع، فنحن على أعتاب الألفية الجديدة و بأمس الحاجة إلى إنشاء خدمات مجتمعية متطورة لرعاية الإبداع والابتكار وشبكات متطورة للعلوم والتقنيات ومراكز للبحث والتطوير المجتمعي ومكاتب علمية واستشارية تقنية متطورة، ترتبط ببعضها عبر نظام وطني لتنسيق فعاليتها جميعا في إطار بناء خدماتها لتحقيق أهداف وغايات وطنية ك برى في مجالات التصنيع والتنمية المستدامة عبر شراكات مجتمعية حقيقية تمتلك رؤية اكثر وضوحا وانسجاما مع جامعات المملكة العربية السعودية.

نتائج الإجابة على السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على: ما الرؤية المستقبلية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء تجارب بعض الدول الأجنبية؟

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بتحليل الوضع القائمة للمشاركة المجتمعية والتنافسية في جامعة الملك عبد العزيز في ضوء نتائج المحورين الأول والثاني

أ. واقع الشراكة المجتمعية في جامعة الملك عبد العزيز جاء بدرجة متوسط في المجالات الأربعة وهي: (مجال الاستشارات– مجال الخدمات الارشادية – مجال برامج التعليم المستمر – مجال الموارد)

ب. مستوى التنافسية الجامعة في جامعة الملك عبد العزيز جاءت بدرجة متوسطة في المجالات الخمسة وهي: (الادارة الاستراتيجية – التكنولوجيا –الموارد– جودة الخدمات– الابداع)

والتي خلصت الى:

يمكن تشخيص الوضع الراهن في واقع المشاركة المجتمعية في جامعة الملك عبد العزيز على أنه بمستوى متوسط في الأبعاد الأربعة وكذلك التنافسية في أبعادها الخمسة، فهذا يشير إلى أن هناك جهدا مبذولا من الجامعة في هذين المجالين؛ ولكنه ليس على النحو الأمثل الذي يمكن أن يصل إلى مستوى عالٍ من التأثير. وعليه فإنه يمكن تقسيم هذه النتائج إلى ما يتعلق بكل من الشراكة المجتمعية وتنافسية الجامعة على النحو التالي:

أ. التحديات المتعلقة بالشراكة المجتمعية:

1. **ضعف الاستشارات:** نظير غياب التعاون الفعال بين أعضاء هيئة التدريس والمجتمع سيؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة لتقديم استشارات علمية وتطبيقية. هذا قد يؤدي إلى ضعف استغلال الخبرات الأكاديمية في معالجة التحديات المجتمعية والمساهمة في تحسين السياسات العامة أو تطوير القطاع الخاص.

2. **قصور جودة الخدمات الإرشادية:** انخفاض مستوى التفاعل بين الجامعة والمجتمع يؤدي إلى قصور في الخدمات الإرشادية المقدمة للطلاب والمجتمع. قد يترتب على ذلك عدم معالجة مشكلات الطلاب التعليمية والاجتماعية بشكل كافٍ، مما يؤثر على تجربتهم التعليمية واندماجهم في الحياة الجامعية.

3. **قصور برامج التعليم المستمر:** قد يؤدي غياب الشراكة المجتمعية المتجددة ذات الاتجاهات الحديثة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة إلى الحد من فرص التعليم مدى الحياة للمجتمع. وسيؤثر هذا سلباً على فرص تأهيل الأفراد وتطوير مهاراتهم لتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة.

4. **نقص الموارد:** ضعف الشراكات مع القطاعات الخاصة والعامة وضعف رعايتها واستثمار مواردها سيؤدي إلى انخفاض الموارد المالية والمادية اللازمة لدعم الأنشطة الأكاديمية والبنية التحتية. وهو ما قد يعيق التطوير المستدام للجامعة ويقلل من قدرتها على توفير بيئة تعليمية متقدمة.

ب. **التحديات المتعلقة بتنافسية الجامعة:**

1. التحول نحو الإدارة الاستراتيجية: عدم تطبيق استراتيجيات تنافسية قوية سيؤخر التكيف مع المتغيرات العالمية في التعليم العالي، مما يضعف من قدرتها على التقدم نحو منافسة الجامعات محلياً أو عالمياً.

2. الاستثمار في التكنولوجيا: غياب الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة المواكبة للتطورات العالمية في شتى التخصصات أو قلة الشراكات المجتمعية المتوفرة في هذا المجال سيعيق الجامعة في مجالات البحوث العلمية وتطوير الابتكارات، وبالتالي فإنه سيقلل من فرص الجامعة في التقدم في مراتب التصنيفات العالمية.

3. ترشيد الموارد: عدم استغلال الموارد البشرية والمادية بشكل فاعل بخدم توجهات الشراكة المجتمعية بكافة مجالاتها سيؤدي إلى هدر الطاقات والمرافق الموجودة، مما

يؤثر على جودة التعليم والخدمات المقدمة، ويضعف القدرة على تحقيق النمو المستدام في ظل المنافسة العالمية.

4. جودة الخدمات: ضعف الشراكات المجتمعية سيؤثر سلباً على تحسين جودة الخدمات التعليمية والإدارية وعلى تنوعها وهذا قد يؤدي إلى تراجع مستوى الرضا لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمستفيدين الآخرين من خدمات الجامعة.

5. الإبداع والابتكار: غياب الشراكات الفعالة التي تدعم الابتكار وخاصة التقني منها، قد يحد من قدرة الجامعة على تطوير بيئة إبداعية محفزة. سيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الأبحاث المبتكرة والمبادرات الطلابية والمجتمعية التي تميز الجامعة عن غيرها. وهو ما يعرقل تحقيق الأهداف الاستراتيجية وفي ضوء ذلك فإننا بحاجة ماسة لبناء رؤية مستقبلية تواكب التنافسية العالمية.

بدائل مستقبلية في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية:

تعزيز دور الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية لتحقيق التنافسية يمكن أن يتم من خلال اعتماد استراتيجيات مستمدة من تجارب عالمية على غرار الهند والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا واليابان، من خلال بدائل استراتيجية يمكن تطبيقها في سبيل تفعيل دور الشراكة المجتمعية لتعزيز التنافسية ومنها:

1. إنشاء معاهد بحثية متخصصة:

ينبغي على الجامعات السعودية المبادرة نحو إنشاء معاهد متميزة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع التركيز على الشراكات مع مراكز البحث

والتطوير، يمكن أن تساهم هذه المعاهد في تطوير تقنيات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلي وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

2. تعزيز التعاون مع القطاع الصناعي:

يمكن للجامعات السعودية تطوير شراكات مع الشركات الصناعية لإنشاء حاضنات تكنولوجية. هذه الحاضنات يمكن أن تدعم الابتكار من خلال تقديم الموارد المالية والتقنية للأفكار الجديدة، مما يسهل نقل الاختراعات من المختبرات إلى الأسواق.

3. تفعيل برامج التدريب المهني:

ينبغي تقديم برامج تدريبية عملية للطلاب بالتعاون مع المؤسسات المحلية. يمكن أن تشمل هذه البرامج فرص تدريب في الشركات المحلية، مما يعزز من قابلية التوظيف ويتيح للطلاب تطبيق المعرفة النظرية في بيئات عملية.

4. تنفيذ مشاريع تطوعية:

يمكن للجامعات تطوير برامج تطوعية بالتعاون مع المجتمع المحلي. يمكن أن تعزز هذه البرامج الوعي الاجتماعي وتساهم في تطوير مهارات الطلاب الشخصية والمهنية ذات الابعاد المعرفية والتقنية، مما يزيد من تأثير الجامعات في المجتمع.

5. توفير استشارات أكاديمية ومهنية:

يجب أن تسعى الجامعات نحو تقديم خدمات استشارية متكاملة للطلاب ولقطاعات المجتمع المختلفة ومنها الشركات الصناعية وشركات الطاقة والتكنولوجيا وشركات التعدين وغيرها من الشركات الربحية وغير الربحية التي تساهم في التنمية المستدامة بحيث تقديم خدمات تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة وتنفيذ مشروعات تنموية ومشروعات ربحية ترفع الاقتصاد المحلي.

6. إطلاق برامج التعليم المستمر:

ينبغي إنشاء برامج تعليم مستمر تستهدف الأفراد العاملين في المجتمع. هذه البرامج يجب أن توفر محتوى تعليمي مرن يلبي احتياجات السوق المحلي، مما يعزز من دور الجامعات كمراكز تعليمية متكاملة وان تتنوع في مجالاتها وانواعها ومسارات تقديمها كالتعليم عن بعد، التعليم الافتراضي، التأهيل المهني، التدريب الميداني وغيره.

7. تطوير شراكات مع المجتمع المحلي:

على الجامعات المضي نحو بناء شراكات مستمرة في مجالات متعددة مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي، هذه الشراكات يمكن أن تساهم في تحديد القضايا المجتمعية الملحة وتطوير مشاريع تخدم المجتمع والبيئة وتعزز الاقتصاد الأخضر وتسعى نحو الابداع والابتكار.

8. إجراء تقييم دوري للشراكات المجتمعية:

على الجامعات السعودية قياس أثر الشراكات المجتمعية باستخدام مؤشرات مثل مستوى المشاركة الطلابية والأثر الاجتماعي، وأصحاب المصلحة، والرعاة، والمستثمرين المحليين ومراكز المسؤولية المجتمعية بكافة قطاعات الدولة، هذا التقييم سيساعد الجامعات في تحسين استراتيجيات الشراكة وضمان تحقيق أهداف التعليم، والتنويع المتحرر من قيود الشراكة المجتمعية التقليدية.

9. الاستثمار في الموارد التكنولوجية:

ينبغي أن تستثمر الجامعات في تطوير الموارد التكنولوجية المتقدمة لدعم التعليم الإلكتروني. يمكن أن تعزز هذه الاستثمارات من تجربة التعلم للطلاب وتتيح لهم الوصول إلى المعرفة بشكل أكثر فعالية وبنفس الوقت ترفع من قيمة استهلاك التقنية

في شركات المجتمع وبذلك تخلق نوع من الكفاءة المتوازنة بين مخرجات الجامعة وقاعدة العرض والطلب المتاحة في السوق المحلي.

10.تأسيس مدن علمية:

على الجامعات العمل مع الجهات الحكومية لتأسيس مدن علمية تجمع بين الجامعات والصناعات والمراكز البحثية. هذه المدن ستوفر بيئة ملائمة للابتكار والتعاون، مما يعزز من قدرة الجامعات على التأثير إيجابيًا في المجتمع، خاصة وان توجهات الجامعات باتت طامحة نحو احتضان ورعاية مجالات الابتكارات.

توصيات الدراسة

وفي ضوء نتائج الدراسة تنبثق عدد من التوصيات لبناء الرؤية الاستشرافية نحو الشراكة المجتمعية بجامعة الملك عبد العزيز لتعزيز التنافسية في ضوء بعض التجارب الدولية الناجحة:

1. تطوير المناهج الأكاديمية باستمرار:

عن طريق تشكيل لجان محلية ودولية لتحديث المناهج بصورة منتظمة، وضمان توافقها مع متطلبات سوق العمل والتركيز على المهارات الرقمية وريادة الأعمال.

2. تعزيز قدرة البحث العلمي من خلال شراكات صناعية:

عبر إنشاء مراكز بحثية بالتعاون مع الشركات السعودية والعالمية، وتوجيه الأبحاث نحو حلول للتحديات المحلية بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030م

3. التحول الرقمي الكامل:

من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتعزيز التعلم الإلكتروني، واعتماد تقنيات التعليم الذكية التي تعزز التفاعل في بيئة التعلم.

4. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:

عبر مؤازرة مراكز ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال داخل الجامعة، وتقديم الدعم المالي السخي للأفكار المبتكرة للطلاب والأعضاء المبتكرين.

5. تعزيز التعاون الدولي:

عن طريق إقامة شراكات أكاديمية وبحثية مع جامعات عالمية رائدة مثل MIT وHarvard، لتمكين برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتبادل الموارد البحثية وتمويل المشروعات التنموية.

6. تحسين نظم الحوكمة الجامعية:

عن طريق تطوير نظام حوكمة شفاف ومرن، يتيح مشاركة أوسع في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على المستوى المحلي والعالمي.

7. تطوير توجهات خدمة المجتمع:

من خلال رفع مستوى البرامج والمجالات المستهدفة وتعظيم القيمة المضافة والمساهمة في دعم تمويل مراكز المسؤولية الاجتماعية وإطلاق شراكات مجتمعية ذات صبغة عالمية للارتقاء بخدمات المجتمع المحلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو الحديد، فاطمة علي. (2012). الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المدنية لتأهيل الشباب الخريجين: دراسة اجتماعية ميدانية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، 5(1)، 51.

أحمد، حنان إسماعيل. (2012). الطريق نحو جودة وتميز مؤسسات التعليم العالي توجهات استراتيجية. المؤتمر الدولي السابع للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس: التخطيط الاستراتيجي لجودة واعتماد المؤسسات الجامعية والتعليمية والعربية، 22–24 ديسمبر، 2، 241–296.

أحمد، محمد أحمد. (2012). الطريق نحو جودة وتميز مؤسسات التعليم العالي توجهات استراتيجية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

بحراوي، سلوى عبد الحفيظ. (2020). دور الجامعات السعودية في تعزيز الشراكة المجتمعية للبحث العلمي في ضوء رؤية المملكة 2030 م. في أبحاث المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم – دراسات وتجارب (3، الصفحات 276–323). جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين بالقاهرة.

البربري، محمد أحمد عوض. (2022). تطوير إدارة مجالات الشراكة بجامعة الزقازيق في ضوء خبرة بعض الجامعات الأسترالية والأمريكية. المجلة التربوية، 93، 1589–1719.

بكر، عبد الجواد. (2019). التوأمة والامتياز الأكاديمي في برامج التعليم العالي الدولية: نماذج ربط التكنولوجيا بالتنافسية في اليابان وماليزيا.

توفيق، صلاح الدين محمد. (2017). الجامعة الريادية ودورها في دعم وتحقيق المزايا التنافسية المستدامة: تصور مقترح. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، 28(109)، 1-72.

الحماد، مي محمد عبد الله. (2014). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نموذجاً. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، 46، 97-123.

حكيم، أريج يوسف أحمد. (2017). تصور مقترح لتعزيز الهوية الوطنية في المناهج الجامعية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، 227، أكتوبر، 121-142.

الحنتوشي، عباس غازي بندر. (2018). هندرة العمليات الإدارية الأكاديمية في الجامعات السعودية الحكومية بناء على أسس إدارة التغيير. دراسات العلوم التربوية، 45، ملحق، 568-596.

الخريشا، رائدة سالم طخشون. (2019). درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعات شمال الأردن لدورهم في توثيق العلاقة مع مؤسسات المجتمع. دراسات العلوم التربوية، (الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي) 46(2)، 561-587.

الخليفة، عبد العزيز بن علي. (2014). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نموذجاً. رسالة التربية وعلم النفس السعودية، (6)، 9-123.

الخنيزان، تهاني بنت محمد بن ناصر. (2019). متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة كلية التربية (جامعة أسيوط كلية التربية)، 35(6)، 104.

الرحيلي، محمد بن سليم الله بن رجاء الله. (2019). بدائل تمويل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة. مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 20(2)، 137-183.

الصالح، عثمان بن محمد بن عبد الله. (2012). تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح. مجلة الباحث، (10)، السعودية.

الصائغ، نجاة محمد. (2014). استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب (دراسة وصفية تحليلية).

الشريف، راشد بن مسلط بن عبد الله. (2015). تصور مقترح لتطوير عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة تبوك في ضوء مدخل إدارة التميز. مجلة التربية، جامعة الأزهر، (162)، 177 - 220.

الشمري، عادل بن عايد. (2014). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. المجلة السعودية للتعليم العالي، السعودية، (132)، 97-132.

الشهراني، فيصل محمد عبد الله. (2022). استراتيجية مقترحة لتطوير إدارة برامج الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية في ضوء نموذج الإدارة. مجلة التربية، جامعة الأزهر، (195)، 235-283.

سلاطنية، بلقاسم وبن تركي، أسماء. (2014). العلاقة التكاملية بين الجامعة والمجتمع ومسألة التنمية الاجتماعية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، (34-35)، 11-26.

سيد، رحاب فايز أحمد. (2016). قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بني سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة. مجلة اعلم السعودية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (16)، 15 - 68.

عبد الحسيب، رجب محمد. (2017). رؤية تربوية مقترحة لتفعيل عمادات خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعات السعودية للشراكة المجتمعية في ضوء بعض النماذج العالمية. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، (175)، ج3، 744-830.

عبد المطلب، أحمد عابد إبراهيم. (2016). التخطيط الاستراتيجي لجامعة بنها في ضوء متطلبات التنافسية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة بنها.

العتيبي، بدر مبروك. (2014). تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية. رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.

قشقش، خالد أحمد عبد الحميد. (2014). إدارة رأس المال الفكري وعلاقته في تعزيز الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين.

اللهيبي، منصور بن حمود. (2017). مستقبل الشراكة البحثية بين الجامعات السعودية والمؤسسات الحكومية في ضوء رؤية المملكة 2030. ورقة عمل مقدمة إلى منتدى الشراكة المجتمعية الخامس في مجال البحث العلمي (الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، بتاريخ 18-10-2017.

اللوقان، محمد بن فهاد. (2016). أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية في جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 28(1)، فبراير.

محمود، فوزية محمد. (2014). تطوير سياسة التعليم الجامعي بمصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بنها.

نصر، محمد يوسف مرسي. (2018). تصور مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة 2030. مجلة التربية، جامعة الأزهر كلية التربية، 178(2)، 693-744.

نصر، نوال أحمد. (2022). التعليم الريادي بالجامعات المصرية: مدخل لتنمية الريادة المجتمعية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة. مجلة البحث العلمي في التربية، 22(1)، 1-25.

وزارة التعليم. (1438). الخطة التشغيلية لوكالتي التعليم. تم استرجاعه من: https://up.arabia2.com/do.php?id=49819

وزارة التعليم. (2016). وثيقة الرؤية 2030 المملكة العربية السعودية. تم استرجاعه بتاريخ 2024/08/23، من www.vision2030.gov.sa.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abad-Segura, E., & González-Zamar, M. D. (2021). Sustainable economic development in higher education institutions: A global analysis within the SDGs framework. Journal of Cleaner Production, 294, 126133.

Roberts, K. J. (2018). Community engagement in Indian higher education: financial and partnership trends. *International Journal of Educational Development*, *58*, 95-105.

Allen, L. E., & Seaman, J. (2017). Digital learning compass: Distance education enrollment report 2017. Bebson Survey Research Group.

Barnett, R. (2011). The marketization of higher education and student as consumer. Routledge.

Barton-Arwood, S., Lunsford, L., & Suddeth, S. (2016). University-community partnerships in teacher preparation: Changing attitudes about students with disabilities. Journal of Public Scholarship in Higher Education, 6, 4-20.

Beckett, K. (2015). Supporting university-community partnerships through shared governance and assessment. Metropolitan Universities, 26(2), 165-183.

Bender, G. (2008). Exploring conceptual models for community engagement at higher education institutions in South Africa. Perspectives in Education, 26(1), 81-95.

Burns, R. (2020). Adult learner at work: The challenges of lifelong education in the new millennium. Routledge.

Busch, L. (2023). Knowledge for sale: The neoliberal takeover of higher education. MIT Press.

Dawson, S., Gasevic, D., Siemenes, G., & Joksimovic, S. (2019). The impact of learning analytics on higher education. Taylor & Francis.

Eubanks, K. (2017). The relationship of school-community partnerships with ACT benchmark scores in rural Tennessee schools. USA.

Galloway, N., Numajiri, T., & Rees, N. (2020). The 'internationalisation', or 'Englishisation', of higher education in East Asia. Higher Education, 80(3), 395-414.

Gonzalez-Perez, M. (2011). The civically engaged university model in Colombia. The International Journal of Technology Management & Sustainable Development, 9(3), 161-173.

Green, C. A., Tindall-Ford, S. K., & Eady, M. J. (2020). School-university partnerships in Australia: A systematic literature review. Asia-Pacific Journal of Teacher Education, 48(4), 403-435.

Green, S. K., & Hadwin, A. F. (2021). Exploring differences in psychological well-being and self-regulated learning in university student success. Frontline Learning Research, 9(1), 30-43.

Hernández-Torrano, D., Ibrayeva, L., Sparks, J., Lim, N., Clementi, A., Almukhambetova, A., ... & Muratkyzy, A. (2020). Mental health and well-being of university students: A bibliometric mapping of the literature. Frontiers in Psychology, 11, 1226.

Hikins, J. W., & Cherwitz, R. A. (2010). The engaged university: Where rhetorical theory matters. Journal of Applied Communication Research, 38(2), 115-126.

Huang, H., & Fei Lee, C. (2012). Strategic management for competitive advantage: A case study of higher technical and vocational education in Taiwan. Journal of Higher Education Policy and Management, 34(6), 611-628.

Ice, M., Thapa, A., & Cohen, J. (2015). Recognizing community voice and youth-led school-community partnerships in the school climate improvement process. School Community Journal, 35(1), 22-31.

John, G., & Scholes, K. (2020). Exploring corporate strategy. Pearson Education.

Kaplinsky, D. (2014). The structure of social partnerships in education. Working Paper Series, No. 5, World Bank, Washington D.C., November.

Karmelita, C. (2020). Advising adult learners during the transition to college. NACADA Journal, 40(1), 64-79.

Kitamura, K., Utsunomiya, D., & Ito, K. (2020). Participatory evaluation of community-university collaboration programs: A case study of Noto, Japan. Journal of Community Practice, 28(4), 403-415.

Koekkoek, A., Van Ham, M., & Kleinhans, R. (2021). Unraveling university–community engagement: A literature review. Journal of Higher Education Outreach and Engagement, 25(1), 3-24.

McNair, T. B., Albertine, S., McDonald, N., Major Jr, T., & Cooper, M. A. (2022). Becoming a student-ready college: A new culture of leadership for student success. John Wiley & Sons.

Menea-Trocin, A. (2013). The social responsibilities of universities: The role of the front office personnel. Journal of Social Economy, 57-73.

Morton, M., Simpson, A., Smith, C., Westbere, A., Pogrebtsova, E., & Ham, M. (2019). Graduate students, community partner, and faculty reflect on critical community-engaged scholarship and gender-based violence. Soc. Sci., 8(2), 2-26. https://doi.org/10.3390/socsci8020071

Nagatomo, D. H., Brown, K. A., & Cook, M. L. (2020). Foreign female English teachers in Japanese higher education: Narratives from our quarter. Candlin & Mynard.

Osafo, E., & Yawson, R. M. (2019). The role of HRD in university-community partnership. European Journal of Training and Development, 43(5-6), 536-553.

Ostrander, S. A. (2004). Democracy, civic participation, and the university: A comparative study of civic engagement on five campuses. Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 33(1).

Pham, L. T. (2023). University social responsibility (USR): From the perspective of top 10 universities in Japan. In Corporate Social Responsibility in a Dynamic Global Environment: Sustainable Management in Challenging Times (pp. 203-222). Springer International Publishing.

Saito, E., & Pham, T. (2021). A comparative institutional analysis on strategies deployed by Australian and Japanese universities to prepare students for employment. Higher Education Research & Development, 40(5), 1085-1099.

Smith, A., Clark, & Griggs, D. (2020). Mobile application development for community services. Springer.

Suliman, M. A., & Mosaelian, Z. (2013). Studying and explanation the ways of promotion corporate social responsibility in universities and didactic institutes: Case study: Islamic Azad University, Chalous, Iran. Asian Journal of Business Management, 5(1), 39-101.

Tidd, J., & Bassant, J. (2018). Managing innovation: Integrating technological, market and organizational change. Wiley.